العدد الثاني عشر ـ كانون الأول 2012 ـ السنة الرابعة

تصدر عن جمعية العمل البلدي

العمل البلدي

AMAL BALADI

اطلب مع العدد: بلدية جباع - عين بوسوار:

ينابيع تسقي نموها

مشروع الكهرباء

البلديات تضيء ليل الجنوب

خطة تحسين المرور في الضاحية الجنوبية

مخيم البقاع:

تقرير احتياجات المنطقة..

خارطة طريق الى التنمية

وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

الحاج محمد فنيش:

التنمية الحقيقية تبدأ

من إقرار اللامركزية الادارية

الواقع البلدي وتحديات التخطيط الإستراتيجي

إتحاد بلديات الهرمل: معاً.. نزيل الحرمان

بسم الله الرحمن الرحيم

العمل البلدي

AMAL BALADI

www.amal-baladi.org
جمعية العمل البلدي (علم وخبر 146/اد)

في هذا العدد

حوار مع الوزير محمد فنيش:التنمية الحقيقية تبدأ من إقرار اللامركزية الادارية.....6
الخطة المرورية للضاحية الجنوبية...السير يتحسّن.....11
إتحاد بلديات الهرمل:معاً.. نزيل الحرمان 14
البلديات تضيء ليل الجنوب 20
الواقع البلدي وتحديات التخطيط الإستراتيجي 22
مخيم العمل البلدي الثالث في البقاع: 25
بلدية بزبدين...مساحة للتعايش وهمة للعمل 26
قانون الحد من التدخين في لبنان:خطوات على طريق التفعيل.....28
عين الغويبة:بلدية طموحة وإنجازات واسعة 30
نشاطات 33
مكتبة العدد 38
الإعلام البلدي: أين هو؟ 40

12

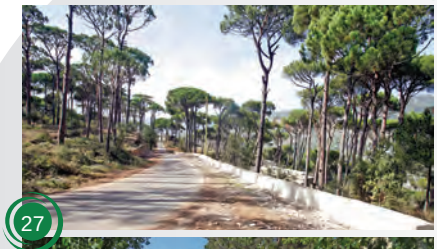
27

32

33

مع العدد

بلدية جباع - عين بوسوار ينابيع تسقي نموها

بلدية ناشطة تعمل بجد ومثابرة لبناء المستقبل الأفضل للبلدتين، متكلة على همّة أبنائهما وتعاونهما، من خلال مشاركة فعّالة.. ولهدف لا تصوغ البلدية ثانيا له، البشر قبل الحجر، فكل نشاطات البلديات وأهدافها تلتقي عند تنمية حقيقية محورها الانسان.. علماً ومعرفة وعملاً وحياة آمنة وكريمة.

مجلة «العمل البلدي» تتوقف في ملحقها لهذا العدد عند بلدية جباع - عين بوسوار.. وبلديتها العاملة بجد لنهضة حقيقية تواكب تاريخ البلدة العلمي والسياحي والمقاوم.

العدد الثاني عشر ـ كانون الأول 2012 ـ السنة الرابعة

العمل البلدي

www.amal-baladi.org

مجلة شهرية، متخصصة بالشأن البلدي
تصدر عن جمعية العمل البلدي (علم وخبر 146/أد)
مؤقتاً كل ثلاثة أشهر

المدير المسؤول: م. كريم فضل الله
رئيس التحرير: أمير قانصوه

العلاقات العامة

الاعلانات والاشتراكات والمراسالات

جمعية العمل البلدي
حارة حريك ـ بناية الهدى ـ الطابق الخامس
تلفاكس: 277803 ـ 01 - 275952 ـ 01

Email:info@amal-baladi.org

الاشتراك السنوي:

للأفراد 75 ألف ليرة لبنانية
للمؤسسات والهيئات الرسمية والبلديات 150 ألف ليرة

سعر النسخة: لبنان 5000 ل.ل. خارج لبنان 5 يورو

طباعة وإخراج:
DBOUK للتصميم والطباعة
Email: dbouk@yahoo.com 00961 3 336218

أول الكلام

مشاركة الناس.. أول الأهداف

«من شاور الرجال شاركهم عقولهم»
الامام علي عليه السلام

تختلف البلديات في برامجها، كما تختلف في تطلعاتها، ولكن لا اختلاف على أن هدف العمل البلدي واحد وهو خدمة الناس وتلبية احتياجاتهم وإدارة شؤونهم بشكل صحيح وسليم ووفقاً للأنظمة والقوانين.

ان أي اختلاف قد نلاحظه في أولويات البلديات منشأه الحقيقي هو واقع هذه البلدة أو تلك، من حيث إمكانياتها ووضعها الخدماتي والتنموي، ومن حيث قدرة مجلسها على تحديد الاحتياجات الفعلية التي يبني عليها خططه القصيرة الأمد (السنوية) والطويلة الأمد كالخطة الاستراتيجية.

واقع الحال يؤكد أن معظم المجالس البلدية في لبنان هي نتاج عملية انتخابية، انتهت الى فوزهم، وهذا لا يعني أن من اختارهم ابناء بلدتهم لادارة البلدية، هم الأقدر على فهم كل ما يتطلع اليه ابناء هذه البلدة، وتحديد الاحتياجات الحقيقية لهذه البلدة، وتحويلها الى أهداف يمكن تحقيقها خلال فترة محددة.

ان أول الأهداف التي يجب على المجلس البلدي العمل عليها، هو بناء خطة فعلية تؤمن مشاركة حقيقية لجمهور البلدة في خطط البلدية ومشاريعها وتطلعاتها وأهدافها، من خلال آليات ممنهجة يستطيع من خلالها بلوغ ما يجول في خاطر ابناء بلدته بكافة شرائحهم، من تلامذة المدارس وطلاب الثانويات والجامعات، الى الأطباء والمهندسين والمحامين والفعاليات المختلفة والنساء بمن فيهن ربات المنازل..

يستطيع التلميذ الصغير ذو الثماني سنوات أن يقول ما يحب في بلدته وما يحب أن تكون عليه من خلال رسم صغير مثلا، كما تستطيع الأم في منزلها أن تحدد ابرز مشكلة تواجهها مع عمال النظافة أو المياه ..إلخ.

ان مشاركة الناس في ما يفكرون فيه، ومشاورتهم في ما تخطط له البلدية، يؤمّن بيئة حاضنة حقيقية للمشاريع، ويجعل من البلدة كلها خلية تنموية.

ان أحد الاسباب الرئيسية لما نجده من اختلاف بين بلدية وأخرى في أهدافها عند تحديدها، أو تأخر تحقيقها، هو قصور هذه البلدية عن إشراك الناس فيما تفكر فيه..

هناك تجارب كثيرة في العالم، كما في لبنان، أخذت من مشاركة الناس قاعدة أساسية لها، فاستطاعت فعلاً أن تحدد أهدافها بدقة أكثر، كما استطاعت أن تبلغ هذه الأهداف في مدى هو أقصر مما تتوقعه.. واذا كان من شاور الرجال شاركهم عقولهم، فان العاقل لا يستغني عن المشورة.

رئيس التحرير

جولة الكاميرا

يوم البيئة - حارة حريك

سرعين الفوقا- أشغال بلدية

بلدية زوطر الغربية - اعمال تجميل

تحويل مكب للنفايات في صفد البطيخ الى غابة

اتحاد بلديات قضاء زغرتا اعادة تأهيل مستديرة قصر الرئيس سليمان فرنجية

اتحاد بلديات بنت جبيل
حملة النظام من الايمان

وزير العمل يَعد عمال البلديات بقانون يشملهم بالضمان الاجتماعي

«من حقنا ومن حق عيالنا الطبابة والاستشفاء والتعليم» هو الشعار الذي رفعه المؤتمر الثاني لاتحاد نقابات عمال ومستخدمي البلديات في لبنان وبالتعاون مع بلدية النبطية، برعاية وزير العمل القاضي سليم جريصاتي، الذي أكد أن وزارته «بادرت الى اعداد مشروع قانون يعطي الحكومة الحق بإصدار مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء ويحدد بموجبه موعد بدء مفعول خضوع الاشخاص اللبنانيين العاملين في البلديات والاتحادات البلديات ولحسابها، لأحكام قانون الضمان الاجتماعي».

وتمنّى على «السلطات البلدية، كل منها في نطاق عملها، ان تتخذ القرارات اللازمة لتحسين اوضاع العاملين فيها، بما تتمتع به من شخصية معنوية واستقلالية تامة، توليها الحق، لا بل الواجب برفع مستوى حياتهم ودخلهم بما يؤمن لهم القدرة على مواجهة اعباء الحياة الثقيلة».

المؤتمر حضره رؤساء الاتحادات والنقابات والبلديات وفاعليات سياسية واجتماعية وتحدث فيه الامين العام لاتحاد نقابات عمال ومستخدمي البلديات في لبنان الحاج حسين وهبي مغربل، والمحامي أحمد ديلاتي باسم رئيس بلدية النبطية الدكتور أحمد كحيل،والمدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الدكتور محمد كركي ومحافظ النبطية القاضي محمود المولى،ورئيس الاتحاد العمالي العام في لبنان غسان غصن.

مؤتمر عمال البلديات - النبطية

الدبوس جال في مشاريع لـ الصندوق الكويتي في الضاحية

وفد الصندوق الكويتي في إحدى المدارس التي شيدها في الضاحية

الدبوس والوفد أمام مركز برج البراجنة الإنمائي

جال الممثل المقيم للصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية في لبنان المهندس نواف الدبوس في مشاريع الصندوق في الضاحية الجنوبية لبيروت، بحضور رئيس اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية ورؤساء بلديات برج البراجنة، حارة حريك،والمريجة - تحويطة الغدير وفاعليات المنطقة.

وشملت الجولة المدرستين في الغبيري، القاعة الرياضية قرب جسر المطار، مركز الطوارئ – طريق المطار ومدرسة حارة حريك (صفير) والمجمع الثقافي الإجتماعي الطبي لبرج البراجنة (الرويس – الرادوف)، واختتمت الجولة في مشروع إنشاء قاعة رياضية في المريجة.

واشاد رئيس اتحاد بلديات الضاحية محمد الخنسا بالمبادرة الكريمة من الصندوق الوطني الكويتي بعد حرب تموز 2006، شاكرا باسم أهالي الضاحية الجنوبية للكويت جهودها.

بدوره اعتبر الدبوس ان «هذه الزيارة هي لمتابعة حرص الصندوق على تنفيذ هذه المشاريع بطريقة سليمة».

لافتاً الى أن «هذه المراكز نموذج يبرز العلاقة التاريخية الكويتية – اللبنانية».

السيد صفي الدين
رعى اللقاء التنموي لبلديات الجنوب

أكـد رئيـس المجلس التنفيذي في حـزب الله السيد هاشم صفي الديـن ان «خدمة الناس هي مهمـة شرعيـة وهي جزء مـن العمل المقـاوم»، مشيراً الى أنه مـن خلال«العمل البلـدي نزيد قوة مجتمعنا وصلابته وتكافله».

وخـلال اللقـاء التنموي البلدي للعـام2012 الذي أقامته مديرية العمـل البلدي لحزب الله في قاعة مجمع أهل البيت (ع) في بنت جبيل، بحضور رؤساء إتحادات ومجالس بلدية من أقضية صور وبنت جبيل ومرجعيون لفت السيد صفي الدين الى أن «اهم استراتيجيات العمل البلدي هي خدمة النـاس والصـدق والشفافيـة والحفاظ على العيش المشتـرك والتخطيـط والادارة..»، وشدد على «اهميـة انفتاح البلدية على العمل الشعبي من خلال التعـاون والمشاركة والاستماع للناس واعتماد النقاش والحوار سبيلاً للوصول الى القواسم المشتركة التي تحقق نجاح العمل».

السيد صفي الدين متحدثاً في اللقاء

بالأرقـــام

النمو في لبنان 2،5% في 2013

أثّر ارتفاع أسعار النفط سلباً على الماليّة العامة في لبنان كونه أحد أكثر الدول اعتماداً على استيراد النفط في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، اذ توقع صندوق النقد الدولي أن تصل نسبة نموّ الاقتصاد الوطني إلى 2،0 % في 2012 و2،5 % في 2013 مقارنةً بـ 1،5 % في 2011. وتوقّع الصندوق في تقرير ان «يواجه لبنان بعض التحدّيات في الفترة المقبلة منها ارتفاع نسبة العجز المالي إلى نحو 15،6% من الناتج المحلي الإجمالي في 2013».

هل تعلم؟

أن وزارة معنية بالشأن الاجتماعي أعلنت عبر موقعها الالكتروني في 12/10/20112 عن فتح باب الاستفادة من منحة ايطالية مخصصة لمشاريع تنموية اجتماعية. في حين أن المهلة المخصصة لتقديم الطلب (وفق الاعلان) تبدأ من 1/10/2012 وحتى 10/10/2012. أي الاعلان منتهي الصلاحية.

البلديات تنتظر!

لم تقبض البلديات حتى نهاية (2012) مخصصاتها من الصندوق البلدي المستقل عن العام 2011. علماً أن القانون يلزم وزير الداخلية والبلديات بتوزيع المستحقات في شهر أيلول من كل عام كحد أقصى.

دواع انتخابية

تواجه منحة الاتحاد الأوروبي المخصصة لمشاريع الانمائية، تنفذ عبر الاتحادات البلدية عرقلة سلطات الوصاية، وذلك من خلال سعي هذه السلطات لتحويل المنحة الى بلديات محسوبة انتخابياً عليها ما يخالف شروط المنحة.

الطيور في لبنان

بالرغم من مساحة لبنان الجغرافية الصغيرة، فقد تم تسجيل تواجد 399 نوعاً من الطيور على الأقل في لبنان. تنتمي هذه الأنواع إلى 64 فصيلة و19 جماعة. ويقال ان هناك 140 نوعاً لا يزال يتكاثر في لبنان، منها 130 نوعاً يتكاثر بانتظام، يقيم فيه حصراً 62 نوعاً (أي أن أعدادهم تبقى داخل لبنان).

وتؤكد المنظمات الدولية المعنية ان هناك 29 نوعاً من الطيور المهددة بالإنقراض عالمياً تتواجد في منطقة الشرق الأوسط، منها 8 أنواع في لبنان.

واستنادا إلى مسح إحصائي جرى في عام 2012 ، تظهر أهمية الشرق الأوسط بتواجد 722 نوعاً من الطيور فيه، منها 29 نوعاً مهدداً عالمياً بالانقراض على نطاق المنطقة.

وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
الحاج محمد فنيش في حوار مع مجلة «العمل البلدي»:

التنمية الحقيقية تبدأ من إقرار اللامركزية الادارية

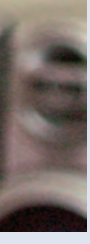

حاوره أمير قانصوه
تصوير: عصام قبيسي

تملك وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية برنامجين اساسيين على علاقة بالشأن البلدي مباشرة «معالجة النفايات الصلبة» وبرنامج «دعم تحسين الحكم المحلي» أو ما يعرف بـ لوغو 1 ولوغو 2.. مع هذين البرنامجين تصير وزارة التنمية الادارية من الوزارات الفاعلة بالشأن البلدي والتنمية المحلية.

يؤكد وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية الحاج محمد فنيش أن «البرنامجين هما من المشاريع الناجحة، وفيهما تجربة مشجعة، نستطيع البناء عليها لبناء القدرات لدى البلديات».

وفي حوار مع مجلة «العمل البلدي» أكد الوزير فنيش أن «البلديات لم تحظ بالاهتمام المطلوب حكومياً ونيابياً»، لافتاً الى «غياب التشريعات التي تواكب الشأن البلدي». آخذاً على البلديات والاتحادات البلدية «عدم تشكيلها قوة ضاغطة، للاسهام بتقديم اقتراحات ومشاريع للسلطات والضغط باتجاه إقرارها بما يعزز ويطور العمل البلدي».

واذ أكد على أهمية دور البلديات في تعزيز الإندماج الوطني العام، دعا الحكومة الى «معالجة قضية أموال البلديات من عائدات الخلوي»، كاشفاً عن توجه لدى مجلس الوزراء لوضعه على جدول الأعمال والبتّ به.

وهنا نص الحوار مع الوزير فنيش:

بداية.. كيف تنظرون الى مقاربة الحكومة اللبنانية للشأن البلدي على مدى 15 سنة، كواحدة من ركائز التنمية الوطنية الشاملة؟

أعتقد ان الحكومات اعادت للبلديات دورها من خلال إجراء الإنتخابات البلدية، لثلاث دورات إنتخابية منذ العام 98، بعد انقطاع لأكثر من 30 عاماً، هذا امر إيجابي جدا، إعادة الدور للسلطات المحلية انمائيا وتمكين البلديات من ممارسة دورها المنصوص عليه في القانون. لكن هذا الأمر لم يواكبه تطوير للتشريعات بما يؤدي لتعزيز الصلاحيات على ضوء التجربة السابقة، وعلى ضوء تطور هذا المفهوم عالمياً وعلاقة السلطات المحلية بالتنمية. لم تعط البلديات سوى تعديل تم عبر إقتراح قانون قدمناه في كتلة الوفاء للمقاومة، وعالجنا فيه بعض سقوف الإنفاق لتمكين البلديات من ممارسة دورها ببعض الأمور، دون ان تكون خاضعة لسلطات وصاية تقيّد عملها.

وايضاً، الحكومات لم تعط البلديات حقوقها بالشكل المطلوب من خلال الصندوق البلدي المستقل وهذا يسبب تأخّر البلديات في إنجاز المشاريع نظراً لقلة إمكاناتها ومواردها. كما أن البلديات لم تعمل بالشكل المطلوب لتحصيل إمكانياتها المنصوص عليها بالقانون من خلال الجباية.

ويسجل هنا للحكومات انها رفعت عدد البلديات التي كانت تشكل حوالي 60 بالمئة من القرى والبلدات إلى حوالي90 بالمئة.. ربما هنا يكون الأمر بحاجة الى نقاش حول حجم النطاق البلدي.

مشروع اللامركزية الادارية أخذ نقاشاً طويلاً.. لماذا لم نر حتى الآن مساراً جدياً لهذا المشروع؟

هناك امور عدة في البلد لا تعطى الوقت المطلوب، ولدينا خلل كبير برسم السياسات

الوزير فنيش خلال حديثه لـ «مجلة العمل البلدي»

وكيفية ترتيب الأولويات، مع الأسف الخلافات السياسية والسجالات تطغى على تقديم تصورات تفيد الإنماء، ومعنى العمل السياسي الحقيقي ان تدير شؤون الناس وتساهم برفع مستوى المجتمع وتلبية حاجات الناس وإدارة شؤونهم، وهذه من الملفات الأساسية التي تتصل وترتبط بنهضة المجتمع وتنميته، مع الأسف نحن في بلد ما زلنا نختلف على البديهيات والثوابت، وهذا يشكل عائقاً امام إتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب برسم السياسات والتخطيط على المستوى الإستراتيجي.

لم يتحقق شيء اساسي على مستوى مشروع اللامركزية الإدارية حتى يكون العمل البلدي جزءا منه، بما يعطي التنمية بعداً مختلف بدلا من ربطها بقرار مركزي وبسياسات مركزية، وهذا بتقديري من العوامل المؤثرة على تحقق الغاية المرجوة من سياسات التنمية. لأن مشاركة السلطات المحلية بعملية التنمية بدءاً من رسم السياسات وبالقرار وبالتنفيذ ضرورة أساسية لنجاح مشاريع التنمية، بما يتلاءم مع طبيعة كل منطقة وميزاتها التفاضلية ومعرفة ناسها باحتياجاتهم. وهذا يوفر هدرا ويحدد مشاريع لها الأولوية وتحقق التنمية الحقيقية التي تحتاجها هذه المناطق في إطار رؤية

يفترض ان يكون من صلب مهام التجمعات والإتحادات البلدية الاسهام بتقديم اقتراحات ومشاريع للسلطات والضغط باتجاه إقرارها بما يعزز ويطور العمل البلدي

وطنية شاملة وعادلة. هذا لم يحصل وهو أيضاً من العوائق.

لم نلحظ على مستوى التشريعات أي جهد يواكب عمل البلديات واحتياجاتها؟

أنا أتفق معك، لم يكن هناك إهتمام، لأنه لم يكن هناك أولوية تعزيز دور السلطات المحلية بدءاً من مشروع اللامركزية الإدارية الذي وضعت مسودات عديدة بشأنه، لكن لم يطرح للنقاش على مستوى المؤسسات الدستورية بل طرح في الإعلام وفي بعض المنتديات والجمعيات الأهلية، لكن لم يصل لحد أن تبادر به الحكومة، بالرغم من وروده في العديد من البيانات الوزارية.

وبرأيي هناك عامل آخر، هو افتقار البلديات لتشكيل قوة ضاغطة، يفترض ان تكون من صلب مهام التجمعات والإتحادات البلدية بناءً على تجربتها وتحديدها لمكامن الخلل والثغرات والحاجات ان تشكل بالتقائها كاتحادات قوة ضاغطة، للاسهام بتقديم اقتراحات ومشاريع للسلطات والضغط باتجاه إقرارها بما يعزز ويطور العمل البلدي، لكن هذا ايضاً لم يحصل لا من قبل السلطة التي لم تول الإهتمام اللازم ولا من جانب الجهات المعنية..

أمام كل هذه الملفات التي تعني البلديات... لماذا لا يعاد احياء وزارة خاصة للبلديات تعنى بشؤونها؟

في السابق تم تخصيص وزارة للبلديات ولا اعتقد انها كانت تجربة ناجحة والسؤال ماذا ستضيف، هل ستكون اكثر من سلطة وصاية؟ إذا ذهبنا نحو الموضوع الأوسع في العمل البلدي هو اللامركزية الإدارية، أسوة بكثير من دول العالم، عندها نسأل، هل هناك حاجة لوزارة حكم محلي، هذا الموضوع يحتاج لنقاش. نتحدث عن منظومة متكاملة لها علاقة بمفهوم اللامركزية الإدارية وتعزيز

دور الحكم المحلي والسلطات المحلية إداريا وانمائيا، من دون الذهاب لمفهوم آخر له معنى سياسي، نحن نتحدث حصراً بالموضوع انمائياً وإدارياً.

وزارة التنمية والبلديات

ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه وزارة التنمية الادارية على صعيد دعم البلديات؟

في البداية لا بد من القول إن وزارة التنمية الادارية هي معنية بموضوع الإدارة وتطويرها وتأمين الدعم التقني للإدارة العامة.

المشاريع التي وصلت عبر هبات او قروض، من بعض المؤسسات المانحة أو الجهات المقرضة أتت بسبب إفتقار الإدارة العامة للجهاز التنفيذي المناسب للحصول على ثقة هذه الجهات بقدرته على إدارة هذه المشاريع، فوجدوا لدى وزارة التنمية الإدارية منذ أكثر من عشرة اعوام الفريق المناسب، باعتبار وزارة شؤون التنمية الإدارية، لديها فرق عمل بالتعاقد مع برنامج الأمم المتحدة (undp).

لذلك كانت الجهات المانحة ترتاح لدور وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية بمتابعة تنفيذ هذه المشاريع كإدارة، وكان هناك عدد من المشاريع التي لها علاقة بالنفايات الصلبة وبرامج حملت اسماء مثل: «افكار» الذي له علاقة بحقوق الإنسان. وبرنامج «لوغو1» و«لوغو 2» له علاقة بالتنمية المحلية وتم التعاون مع البلديات وتلقي إقتراحات من تجمعات بلدية لتنفيذ مشاريع تنموية.

وبرأيي هذه كانت من المشاريع الناجحة وهي تجربة مشجعة، نستطيع البناء عليها عندما نذهب للجهات المانحة لمحاولة الحصول على بعض الهبات للإستمرار بتقديم مثل هذا الدعم وخصوصا بناء القدرات لدى البلديات، في كيفية تقديم المشروع، بدءاً من وضع تفاصيله إلى تلزيمه إلى متابعة تنفيذه، إلى كل هذه الخبرات الضرورية للتجمعات البلدية من اجل ان تقرر مشروعا انمائيا وتستطيع متابعة تنفيذه من خلال التجربة معنا في الوزارة او من خلال مكاتب التنمية المحلية التي تم انشاؤها وانفاق مبالغ كبيرة عليها.

البلديات بانفتاحها على بعضها البعض، تستطيع ان تعالج كثيرا من مساوئ الخطاب السياسي الذي يأخذ البلد إلى إصطفافات وانقسامات واحتقان مناطقي او مذهبي...

دور وزارة التنمية هو دور مساعد وليس دورا مباشرا، دورنا هو العلاقة مع الجهات المانحة للحصول على هبات وتكون الوزارة وسيطا بين الجهات المانحة وبين الجهات المستفيدة، في إطار مشاريع معالجة النفايات الصلبة او التنمية المحلية او في إطار العلاقة مع الجمعيات الأهلية لمتابعة إدارة وتنفيذ هذه المشاريع بالتنسيق والتعاون مع التجمعات البلدية او مع الجمعيات من جهة والجهات المانحة من الجهة الاخرى.

مكاتب التنمية المحلية

ما هو الدور ووظيفة مكاتب التنمية المحلية وهل يمكن تعميم هذه الفكرة على التجمعات البلدية التي لا يوجد فيها مثل هذه المكاتب؟

برنامج «لوغو 1 و لوغو2» كان له مبالغ محددة وتم توزيعها بالتعاون مع التجمعات

لوغو 1 ولوغو2

في العام 2003 ولغاية 2005 دخل مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في تجربة رائدة مع البلديات اللبنانية عنوانها «العمل التشاركي»، نتج عنها خطط للتنمية المحلية وعدد من الملفات التقنية التي تعكس حاجة التجمعات البلدية إلى مشاريع هم بأمسّ الحاجة اليها نظراً لأهميتها في تنمية ونهوض مجتمعاتنا المحلية إقتصادياً واجتماعياً. ومن بين هذه الملفات التقنية برز الملف التقني لمكتب التنمية المحلية كصيغة مشروع مشترك بين هذه التجمعات.

وفي العام 2006، طرح مشروع «دعم تحسين الحكم المحلي»، بميزانية 4 مليون أورو، وهو ما يعرف بـ لوغو (1).

من أبرز نشاطات لوغو (1) تأهيل مكاتب التنمية المحلية لتكون مقر عمل لعملية «التنمية المحلية».

في العام 2007، بدأ وبشكل متواز، العمل على مشروع لوغو (2) بميزانية 9.075 مليون أورو، حيث بدأ معه العمل والتحضير لتنفيذ مشاريع تم لحظها سابقاً في الملفات التقنية. ولكن مع مشروع لوغو (2) بدأ الإحساس الفعلي على الأرض بضرورة وجود مكتب التنمية المحلية في كل تجمع، بل وضرورة إعتماده وتعميمه ومأسسته واللجوء إليه كمعيار أساسي للعمل التنموي في جميع الإتحادات البلدية اللبنانية.

البلديـة، إستفادت منها تجمعـات وليس فقط إتحادات، مجموعة بلديات توافقت على مشروع معيـن واستفادت من مشروع اقترحته بالتعاون مـع وزارة التنميـة الإدارية والجهـة المانحة. ومنها مشاريع سياحية وتراثية وزراعية..

دور مكاتـب التنميـة المحليـة هنـا، هـو مساعـدة هـذه البلديـات على بنـاء القدرات، والتفكيـر فـي كيفية إعـداد المشـروع وكيفية طرحه في المناقصات وكيفية متابعة تنفيذه.

صحيح، انه تم تأمين تمويل لانشاء مكاتب تنميـة لكن لم يكن هناك رؤية متكاملة لما بعد إنشائهـا، من يتحمل اعباءهـا؟ ومن يديرها؟ ومـن يؤمـن استمراريتها؟، هـذا الجانب كان مفقـوداً، حاليا نحـاول بالتواصل مـع الإتحاد الأوروبـي احيـاء «لوغـو3» بناءً علـى التجربة المشجعـة في موضـوع التنميـة المحلية. لكن علـى البلديـات والتجمعـات البلديـة ان تأخذ بعيـن الاعتبـار ان عليهـا التعـاون مـع مكتب التنميـة المحلية الـذي هو لمصلحـة البلدية، حيـث يتعاقـد مع خبـراء ومختصيـن ليساعد البلديـة، لذلك علـى البلدية ان تعمـل لتأمين متطلبـات هـذا المكتـب، وتأهيـل كادر بشري وإداري يستطيـع المتابعة مع هذا المكتب الذي مهمته مساعدة البلديـات على وضع المشاريع وكيفية دراستها واقتراحها وكيفية التقدم بها، وكيفيـة الذهاب إلى المناقصـة وكيفية متابعة تنفيذها، وهذا امر اساسي.

هل يمكن من خلال مكاتب التنمية المحلية خلق بيئة حاضنة لتنمية محلية حقيقية؟

المكاتـب ضروريـة لمساعـدة التجمعات البلديـة. كل مكتب يساعـد المنطقة المتواجد فيها، ولكل المكاتب نفس الدور والوظيفة، لكن لـم ننشئ شيئـا مركزيا نوزعه علـى المناطق حسب تجمعاتها البلديـة، هذه المكاتب مهمة، وهـذه المكاتب إذا باشـرت مهامها واستفادت منهـا البلديات تستطيـع ان تساهم لاحقاً على المستـوى الوطني بتقديم رأي فـي السياسات التنموية.

هل هناك ارتبـاط ما بين برنامج أفكار والتنمية؟

عندمـا طـرح «افكار» لـم يكن لـه علاقة بالتنميـة بشـكل مباشـر، هو يرتبـط بمفهوم حقـوق الانسـان. حاليـاً نعمـل علـى تطويره، لنترجـم المفهوم من خـلال إيجاد فرص عمل فـي المناطق. الدخول لمفاهيـم الديمقراطية وحقـوق الإنسـان ليس مـن الجانـب النظري التوعـوي القائـم علـى التلقيـن والمحاضرة، فلكي يمارس المواطن حقه بالإقتراع يجب ان يكون لديه بعض الإكتفاء بتأمين حاجاته، على الأقل حتى يكون حراً باتخاذ قراره.

لذلـك فـي الهبـة الأخيـرة، دمجنـا بين المفهوميـن، مفهـوم الديمقراطيـة ومفهـوم حقـوق الإنسـان، لكـن بإطار حاجـات تنموية ومعيشيـة للناس حتـى يكونـوا قادريـن على ممارسـة حريتهـم، وإلا مـا معنـى الإستغراق بالتنظيـر في وقت الإنسـان في بعض المناطق لا يستطيع تأمين الحد الأدنى من لقمة العيش.

دور مكاتب التنمية المحلية هو مساعدة البلديات على بناء القدرات، والتفكير في كيفية إعداد المشروع وطرحه في المناقصات ومتابعة تنفيذه

ومن هنا فإن الدور والمهام التي تم وضعها لهـذا المكتـب، وتـم إختبارها مـع التجمعات البلدية من خلال المنسقيـن الميدانين الذين تمّ توظيفهم ضمن برنامج لوغو (1)، هي:

- درس احتياجات التجمعات في مجال التنمية المحلية من خـلال تطوير خطة للتنمية المحلية، ووضع خطة عمل، لفترة زمنية محـددة، تعكس الحاجات التي تمّت الإضاءة عليها سابقاً.
- التخطيط للتنمية القطاعية وبالتالي العمل على تحسين سوق العمل.
- تحـديد إمكانيـات الإسـتثمـار على المستوى المحلي.
- العـمل علـى إسـتمـراريـة المسـار التخطيطي التشاركي.
- جمع اللاعبين المحليين في صيغة تشاركية للتنمية المحلية.
- مساعدة التجمعات على صياغة مشاريع جديدة وتقديمها إلى الجهات المانحة.
- التواصل والتنسيق مع الجهات المانحة لتأمين التمويل اللازم للمشاريع التي تمّ لحظها في الخطة التنموية.
- تحديد الإحتياجات والقدرات والموارد المحلية والإفادة منها.
- تطوير علاقات التعاون اللامركزي التي جرت حياكتها في مرحلة سابقة وضمن مشروع لوغو (1).

البلديات خارج مهمتنا

لماذا لا تقوم وزارتكم بإعداد برنامج لتطوير كفاءة البلديات على غرار ما تقومون به مع القطاع العام؟

هذا يحتاج لقـرار من مجلس الوزراء لأنه يتعلق بتوسيع المهام، قـرارات مجلس الوزراء حـددت مهـام وزارة التنمية الإداريـة وكوزير لا يمكننـي ان اعمـل بمعـزل عـن تكليـف من مجلس الوزراء، وهـذا الموضوع يحتاج لموارد بشرية ومالية ومستلزمـات لإتمام هذا العمل، ما سيـؤدي لتعارض مـع دور وزارة الداخلية، وهـي وزارة الوصايـة، وسيـؤدي لازدواجيـة بالصلاحيـات، نعـم نحـن نساعـد فـي بعض البرامـج كوسيـط بيـن البلديـات والجهـات المانحة.

احيانا تأتي إلينا طلبـات لتزويد البلديات ببعض الحواسيب والبرامـج المعلوماتية على غرار ما نقوم به مـع الإدارات العامة وهو ليس مـن صلاحياتنا. البلديـات تملـك إستقلالية ماليـة وإداريـة بينما علاقتنا نحـن مع الإدارة العامة.

في اطـار عملكم على مشـروع الحكومة الالكترونية، أليس ضرورياً ربط البلديات بهذا المشروع؟

أؤكد بأنه لا مانع من ربط البلديات بوزارة التنميـة الإداريـة، ولكـن هـذا لـه مستلزماته ويحتـاج لقرار مـن مجلس الـوزراء، وإن اردنا توفيـر إمكانات يجـب ان يتوافر مـن يؤمن لنا التغطيـة المالية، ليس لدينا مانـع من التعاون مـع البلديـات من خـلال فريقنـا التقني، لكن هي مـن يقـوم بتأميـن التغطية الماليـة لهذه المشاريع. لأننا لا نملك موازنات لذلك.

أموال البلديات من الخلوي

مـاذا في ملف أمـوال البلـديات لـدى وزارة الاتصـالات، متى سيصل هـذا الملف الى خواتيمه؟

الأهـم، هنـاك حقـوق للبلديـات يجب ان

تصل إليها والإقتراحات تحتاج لمشاريع قوانين وعلى مجلس الوزراء البت بهذا الملف، حتى الآن لم يعط هذا الملف الوقت الكافي لحسمه. هناك إقتراح لإنشاء مصرف لتمويل او مؤسسة لتمويل المشاريع البلدية، وهناك رأي إيجابي ورأي سلبي، ورأي بينهما، ليأت المشروع الى مجلس الوزراء اولاً. لأنه لم يعد جائزاً أن تجمّد اموال البلديات بأسرها وتوضع في مصرف لبنان. في وقت هناك شكوى لتدني النمو الإقتصادي ولدينا حاجات انمائية في المناطق.

برأيي هناك قسم من هذه الأموال يجب ان يعطى فوراً للبلديات، كجزء من حقوقها، وعندما نتفق على مشروع قانون يصوت عليه في مجلس النواب. على أي حال التوجه الأخير في مجلس الوزراء ان يوضع على جدول الأعمال ويبتّ به.

برأيك أي دور يمكن أن تلعبه البلديات على مستوى تعزيز الاستقرار.. ومواجهة المخاطر المحدقة بالوطن؟

البلديات هي سلطات ومن يأتي إلى السلطة باختيار الناس يكون على مستوى من الوعي والإهتمام بالشأن العام. الديمقراطية لا تأتي فقط بعلاقة ما بين الناس ومجلس النواب، لها حلقات متصلة ببعضها البعض وهذه حلقة أساسية.

إذا نظرنا على المستوى الوطني العام، فان كل مجموعة سواء كانت فرداً او جمعية او حزبا او مجلسا بلديا هو معني بالشأن الوطني العام من خلال ممارسته لدوره في إطار تقليل كل ما يؤدي إلى إهتزاز الإستقرار والإسهام بزيادة التوعية واعتماد الخطاب الوطني في التعاطي مع القضايا الوطنية. عندها يكون دوره إيجابياً في تعزيز عوامل الإستقرار.

من هنا، فان البلديات بانفتاحها على بعضها البعض، تستطيع ان تعالج كثيرا من مساوئ الخطاب السياسي الذي يأخذ البلد إلى إصطفافات وانقسامات واحتقان مناطقي او مذهبي او غير ذلك.

دور البلديات مهم جدا فيما لو اهتمت بتعزيز التواصل بين التجمعات البلدية بما يحقق هذا الإندماج الوطني العام لمصلحة تعزيز دور العمل البلدي بتقديم الإقتراحات ومعالجة الثغرات وقراءة التجربة. ومجرد حصول هذا التواصل يجعل الإندماج الوطني اكثر تماسكا واكثر تعزيزا.

من خلال جولاتكم على المناطق كيف ترى دور البلديات وعملها.. هل تبدلت الصورة على مدى 12 عاماً؟

اعتقد ان علينا قبل الإجابة النظر الى وضع المناطق قبل الإنتخابات البلدية الأولى وبعدها وبعد الإنتخابات الثانية والثالثة ويظهر الفارق، بالتأكيد قد يكون طموحنا اكبر فلا نرى الفارق لأننا ننظر إلى الهدف الأبعد او الطموح الأعلى، وتارة نجري مقارنة موضوعية، حتما هناك العديد من المسائل

التي تمت معالجتها ان على الصعيد البيئي او الجمالي او على الصعيد الإنمائي او حتى على صعيد متابعة مشاكل القرى والبلدات. في البداية كان هناك غياب لمرجعية هذه القرية ومن يتابع مشاكلها سواء مع النواب او في الإدارات او الحكومة والوزارات.

اليوم ترى كثيرا من المشاريع أنجزت إما من الإدارة العامة نتيجة متابعة البلديات او من اموال البلديات على قلتها، ترى الفارق إذا جلت في القرى، وهذا الفارق فيه بصمات واضحة للعمل البلدي.

إذاً مع كل الملاحظات التي قد تبدو سلبية او تعطي صورة غير مشجعة، هذا شيء، والتقويم الموضوعي شيء آخر. العمل البلدي ـ ورغم كل الثغرات التي تحتاج لمعالجة ـ له إيجابيات ظهرت في المناطق يلمسها الإنسان الذي يتابع والذي يجري مقاربة موضوعية.

برنامج معالجة النفايات الصلبة

لقد بدأ مشروع برنامج معالجة النفايات الصلبة في وزارة التنمية الادارية من خلال منحة من الاتحاد الأوروبي قدرها 14.2 مليون يورو بالاتفاق مع وزارة البيئة، وزارة الداخلية والبلديات، ومجلس الانماء والاعمار. وقد توزعت هذه المنحة لبناء وتجهيز وتحديث 17 مشروعا مختلفاً لمعالجة النفايات الصلبة. وقد حقق برنامج معالجة النفايات الصلبة في وزارة التنمية نجاحات عدة على اكثر من صعيد. فمن بناء معامل الفرز والتسبيخ إلى تزويد البلديات بآليات جمع ونقل النفايات إلى تجهيز بعض المعامل بالمعدات الحديثة والمتطورة في معالجة النفايات إلى الحملة التي أطلقت للفرز من المصدر وتوعية الأهالي حول مواضيع البيئة ومعالجة النفايات إلى دعم البلديات بتشغيل وصيانة المعامل لثلاث سنوات ومن الموازنة العامة للدولة بميزانية وقدرها 15 مليون دولار. وتجدر الإشارة أنه ومن خلال المعامل التي بنيت على مختلف الأراضي اللبنانية وخصوصا في المدن الكبرى (صور، النبطية، طرابلس، بعلبك، المنية، جبيل) قد باشر هذا المشروع بسد ثغرة كبيرة في عملية التنمية عموماً والبدء بحل معضلة النفايات الصلبة المزمنة في هذه المدن والتي لا شك تتطلب أيضاً المزيد من العمل لإقفال هذه الحلقة عبر تكملة هذه المشاريع بإنشاء المطامر الصحية أو الحرق المضبوط والملائم للبيئة.

يعالج المشروع اليوم، ما يقارب 1000 طن من النفايات يومياً، اي حوالي 30% من كمية النفايات الناتجة في لبنان. ولأن هذه التجربة مشجعة وبنّاءة فقد تم إضافة مشاريع أخرى إلى برنامج معالجة النفايات الصلبة في وزارة التنمية الادارية ومن موازنة الدولة اللبنانية تقدر بحوالي 10 ملايين دولار مع توسعة أفق هذه المشاريع من خلال إنشاء المطامر الصحية ومعالجة المكبات العشوائية. كذلك، فإن الاتحاد الأوروبي قد لاحظ هذا النجاح ونعمل الآن على الحصول على منحة منه بحوالي 7 ملايين يورو لتوسعة المشروع وإضافة مشاريع تتعلق بالطاقة البديلة كإنتاج الغاز من تخمير النفايات العضوية ثم توليد الطاقة الكهربائية. وهنا تجدر الاشارة الى أننا نتعاون أيضاً مع عدة جهات مانحة أخرى كمؤسسة التعاون الايطالية وبرنامج الامم المتحدة للتنمية في بناء مطمر صحي للعوادم مع معالجة مكب الكيال 1.8 مليون دولار ومعمل لانتاج الطاقة البديلة في بعلبك 1.5 مليون يورو.

أنجزها إتّحاد بلديات الضاحية الجنوبية لبيروت:

الخطة المرورية للضاحية ...السير يتحسّن

تحقيق : محمد نسر
تصوير: عصام قبيسي

عند المرور في شوارع وأزقة الضاحية الجنوبية لبيروت غالباً ما تسمع تأفف السكان من زحمة المرور التي لا تعرف وقتاً محدداً ولا تميز بين شارع وآخر، فزحمة السير هذه تحولت معضلةً في السنوات الأخيرة.

مشكلة السكان هنا ليست في عددهم، إذا ما قورن العدد بمدن كبرى كموسكو وباريس وطهران وغيرها، وإنما في المساحة الضيقة التي يقطن فيها هؤلاء.

اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية أنجز قبل مدة وجيزة المراحل الأولى من خطة تحسين المرور في بعض أحياء الضاحية خاصة في حارة حريك وبرج البراجنة.. والغبيري.

مجلة «العمل البلدي» تتوقف في هذا التحقيق عند هذا المشروع مستطلعة حسناته وثغراته... والمراحل الأخرى منه.

لمدة وثمانية عشر شهراً لم تعرف شوارع الضاحية الجنوبية لبيروت الهدوء، فورشة عمل من نوع جديد تغزو الأرصفة والشوارع وكل تفصيل يتعلق بحركة مرور السيارات والسكان، إنها الخطة المرورية التي وضعها اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية من أجل التخفيف من زحمة السير الخانقة التي تشهدها المنطقة وتنظيم حركة مرور السيارات على الطرقات.

فكرة المشروع بدأت بعد عدوان تموز 2006 وبدأت المناقصة الفعلية للمشروع بعد أربع سنوات من تاريخ العدوان، المشروع يشمل بلديات الاتحاد وهي برج البراجنة وحارة حريك والغبيري، ومنذ فترة وجيزة انضمت بلدية المريجة. تحويطة الغدير والليلكي إلى الاتحاد لتشملها الخطة المرورية في مرحلة لاحقة.

بحسب المهندس مصطفى سباط وهو أحد المنفذين للمشروع فإن الشق المتعلق بالبلديات الثلاث قد أنجز بنحو شبه كامل وبقيت الأجزاء المشتركة مع البلديات المجاورة (الشياح، الشويفات، بيروت...) ، إضافةً إلى منطقة المريجة وتحويطة الغدير والليلكي التي تخضع حالياً لدراسة تقوم بها الجهة المشرفة على المشروع وهي شركة (att group) المجموعة اللبنانية المتقدمة للمرور.

تنظيم مواقف السيارات في حارة حريك

منهجية العمل ومشاكل متوقعة

في بداية كل مشروع لا بد من تحصيل المعلومات الكافية، هكذا تقول قواعد التخطيط وهو ما يشرحه المهندس مصطفى سباط، يقول: «كل الشوارع في البداية تخضع للمراقبة وهي دراسة لعدد السيارات التي تجتازها في كل ساعة وتحدد من خلال هذه الدراسة ساعات الذروة لهذا الطريق وغيره والمشكلات التي تعيق حركته والطرق البديلة التي من الممكن سلوكها للوصول إلى المكان ذاته وعدد التفريعات التي تتصل بهذا الشارع وغيرها من المعلومات التي تضعنا في جو المشكلة وتمهد الطريق من أجل إيجاد الحلول المناسبة مع التركيز على الطرق الرئيسية والتفريعات الأساسية في المحلة».

بعد الانتهاء من الدراسة تأتي مرحلة التنفيذ على الأرض، وهنا المشكلة بحسب سباط الذي يروي جزءاً من المعاناة التي كانت سبباً لتأخير عدد من الخطوات والإجراءات لا بل إلغاء عدد منها.

ويوضح: نظراً لعدم وجود التنظيم المدني والسكاني في هذه المنطقة فإن علينا أن «نجود بالموجود وضمن الحلول الضيقة المتوفرة واجتراح بعض المعجزات في حال الإمكان»، فمشكلة الأبنية المخالفة على سبيل المثال كانت سبباً لإلغاء بعض التعديلات الموضوعة ضمن الخطة، لأن إجراء هذا التعديل يتطلب إزالة جزء من المبنى وهو ما يكون مستحيلاً في كثير من الأحيان.

> «القسم الكبير من الخطة أنجز وعلى نحو جيد جدا» هكذا يقول الخنسا، إلا أنه يكمل بالقول بأن «كمال الخطة يكون بتقيد الأهالي والمواطنين بالنظام والتعاون مع أجهزة الدولة والبلديات من أجل تحقيق الغاية القصوى والتخفيف من زحمة السير».

إنشاء أرصفة وتسوية أخرى

لحظت خطة المرور التي أقرها اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية حركة مرور السكان فعمدت من أجل ذلك إلى تسوية الأرصفة وتوسيعها في بعض الأحيان، بالإضافة إلى إنشاء أرصفة في الأماكن التي تفتقد لها وذلك من أجل الفصل بين حركة مرور السيارات من جهة وحركة مرور السكان من جهة أخرى، هذه الخطوة من شأنها تنظيم حركة سير السيارات وهي إلى جانب جسور المشاة التي أنشئت على العديد من الطرق الرئيسية كان لها الأثر البالغ في تسهيل حركة المواطنين من دون قطع طريق السيارات في الوقت ذاته.

المستديرات أفضل من التقاطعات

عادة ما يستعمل العاملون في مجال المفاوضات مصطلح «تدوير الزوايا» وهو أيضاً إحدى الخطوات التي كانت من صلب عمل الخطة إذ تحول العديد من تقاطعات الطرق أو «المصلبيات» كما يسميها أهل الضاحية إلى مستديرات من شأنها التأكد من بقاء السير قائماً بعكس التقاطعات التي توقف سيراً إلى اتجاه محدد إذا ما أردت تسيير السيارات في اتجاه آخر، ومن أبرز هذه المستديرات هي عند السفارة الكويتية ومستديرة السيد عباس الموسوي (رض) في الجناح وعدد من المستديرات على اوتستراد الشهيد هادي نصر الله.

هندسة المرور

هي عبارة جديدة تعني تحويل المرور بطريقة تخفف فيها زحمة السير قدر الإمكان، وساحة عين السكة في برج البراجنة خير مثال لهذه الخطوة، والساحة التي تعج بالباعة وتكتظ بالسكان وتشكل ممراً يتوزع منه ألاف

> مدة التنفيذ كانت طويلة نظراً للعديد من المشاكل التي اعترضت الخطة

تنظيم حركة مرور السيارات في برج البراجنة

تركيب إشارات مرورية

السيارات يومياً شكلت تحدياً للخطة، ولكن على طريقة إدارة الأزمة نجح الإتحاد في تحويل السير بشكل سلس وذلك بالاستفادة من الطرق المجاورة للساحة وربط بلديات الاتحاد الأربع بعضها ببعض.

زيادة عدد مواقف السيارات

إحدى المشاكل التي تعاني منها الضاحية الجنوبية هي عدد السيارات الذي يزداد يوماً بعد يوم من دون أي تخطيط مدروس، وهنا كان لا بد للخطة من أن تعمل على زيادة عدد المواقف على قاعدة لحم الجرح وليس شفائه الكامل، ومن خلال الخطة زاد عدد مواقف السيارات في الضاحية بشكل جيد.

الاتحاد

رئيس اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية الحاج محمد الخنسا يرى في «الخطة المرورية للضاحية الجنوبية خطوة مهمة في سبيل خدمة الأهل الكرام وبناء المجتمع الحضاري اللائق بالمنطقة»، ويشدد الخنسا على «أهمية هذه الخطة إذ إنها تتعاطى مع «خزان بشري كبير» يربط لبنان بالعالم الخارجي من خلال المطار كما أنها تشكل صلة وصل لعدد من المحافظات اللبنانية مع العاصمة بيروت».

ويؤكد الخنسا أن «مشروع الخطة المرورية يلتقي مع المشروع الأكبر وهو «مشروع النقل الحضري» الذي تشرف عليه الدولة اللبنانية، أي مشاريع الجسور والأنفاق والتحويلات الكبيرة التي تعجز عنها البلديات».

«القسم الكبير من الخطة أنجز وعلى نحو جيد جدا»، هكذا يقول الخنسا، إلا أنه يكمل بالقول بأن «كمال الخطة يكون بتقيد الأهالي والمواطنين بالنظام والتعاون مع أجهزة الدولة والبلديات من أجل تحقيق الغاية القصوى والتخفيف من زحمة السير».

وعند سؤاله عن سلبيات لوحظت في المشروع، لم ينف الخنسا الأمر وأكد للمجلة أن «الاتحاد والبلديات باشروا بمعالجة هذه النقاط بالتعاون مع الشركات المتخصصة».

وتوجه الخنسا إلى الدولة بكافة وزاراتها وأجهزتها لتحمل كافة المسؤوليات وتقديم المساعدات اللازمة لحل أي مشكلة كموضوع بعض الاستملاكات واستكمال جادة الشهيد هادي نصر الله باتجاه الشويفات وغيرها من المشاريع في منطقة عمل أليسار وجادة عبد الله اليافي.

لا يمكن تجاهل أن الخطة المرورية للضاحية الجنوبية لبيروت تشكل بداية انفراج أزمة السير، والخطة ببنودها تتم عن دراسة ودقة وكفاءة في التنفيذ والإشراف، وهي وإن كانت لا تخلو من بعض الأخطاء إلا أن كمال تنفيذها ليس في حل أخطائها وحسب، وإنما بمتابعتها وصولاً إلى حل كاملٍ لأزمة السير في المنطقة وهذا يتطلب جهوداً مشتركة من البلديات والدولة والمواطنين على حدّ سواء.

انتهى تنفيذ الخطة بنحو كبير في بلديات برج البراجنة وحارة حريك والغبيري وبقيت بلدية المريجة التي انضمت مؤخراً إلى الاتحاد بالإضافة إلى الأقسام المشتركة مع البلديات المجاورة.

مستديرة السيد عباس الموسوي في بئر حسن بعد توسيع الطريق

ماذا يقول المواطنون في الخطة؟

مجلة «العمل البلدي» استطلعت آراء بعض المواطنين في خطة تحسين المرور في الضاحية وجاءت على الشكل التالي:

فاطمة من سكان منطقة حارة حريك وطالبة في إحدى ثانوياتها، ترى في فكرة الخطة المرورية موضوعاً شيقاً ولكنها كانت تعترض دائماً على المفرق الذي يصل طريق بئر العبد بمسجد الحسنين (ع) ولكنها سعيدة بالتعديل الذي أجرته البلدية مؤخراً ما حسَّن الوضع برأيها.

من برج البراجنة ، يرى عدنان رحال وهو صاحب أحد المحال أن توزيع الخطة لم يكن متساوياً على كل البلديات، فهو برأيه أن بلدية البرج لم تنل نصيبها من الخطة ما يبقي مشكلة الزحمة في برج البراجنة!!

حنان الحاج من سكان منطقة الأوزاعي فرحة جداً بالتحويلة التي نفذت على مستديرة السيد عباس الموسوي (رض) والتي وفرت عليها مشقة الانتظار لتلف المستديرة كلها في ظل زحمة السير.

إتحاد بلديات الهرمل:

معاً.. نزيل الحرمان

الصورة: مدخل الهرمل ومشروع الطاقة الشمسية الذي نفذه الاتحاد

تحقيق: غسان قانصوه
الصور: جهاد قانصوه

منطقة الهرمل.. أو آخر ما تصل اليه في البقاع، واحة كبيرة التقى فيها النهر والجبل.. وشيء من الصحراء. سلسلة جبال مترامية من الغرب حتى الشمال اللبناني، امتداد ليس عادياً، بل غابات كبيرة من انواع الأشجار الحرجية.. الصنوبر واللزاب والشربين والأرز وغيرها.. تشير الى غنى الطبيعة في هذه المنطقة.

من فيسان والقصر والكواخ حيث الاصرار على الحياة، تتشكل إرادة تقهر كل السنوات العجاف.. الى الشواغير ودرب العاصي العابر في سبيلها.. يرطّب عيشها بسياحة نامية ويسافر بعيداً من دون أن يترك في مساحتها أثراً لاخضرار من مائه العذب.

الهرمل بين هذه البلدات هي القطب. مدينة عامرة بالحياة وإن أبعدتها المسافة عن العاصمة ستجدها حاضرة في قلبها، سياسة واقتصاداً وشراكة في كل ما يختلج به هذا الوطن.. هكذا تصير الهرمل بجاذبية ما تحتويه.. أقرب.

حين تأتي الهرمل من الجنوب الشرقي أي من جهة بعلبك، فسترحب بك لافتة كبيرة زرعها اتحاد بلديات الهرمل عند نقطة "المحطة". قبل أن تتحول شمالاً على طريق زرعت حافتاه بنصوب من أشجار خضراء مختلفة الأنواع، يمكنها أن تحجب في المستقبل الرؤية عن سهل أجرد يمتد الى أقدام مدينة الهرمل ونبع العاصي.. هنا يبدأ المشهد يتبدل.. أعمدة الانارة على الطاقة الشمسية تضفي رونقاً حديثاً في النهار.. وأخاذاً بأضوائه المشعة في الليل.

الممر الاجباري الى الهرمل لا بد أن يكون من تحت قوس للنصر شيده الاتحاد قبل أشهر قليلة تكريماً للهرمل كلها، التي سافرت جنوباً مرات ومرات فاستقر اسمها في رأس البلدات التي أعطت الوطن خيرة ابنائها في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي.

منطقة الهرمل التي اقترن اسمها يوماً بالحرمان، حيث غابت الدولة عنها لعقود من الزمن، تشهد اليوم على واقع يتبدل ولو تدريجياً، والحرمان ذلك ان بقي يلاحقها، فان ارادة ابنائها تعمل بجد لإزالته من وجودها.. سعي يحتاج الى مزيد من الجهد والى اصرار كبير.. والى مواكبة رسمية من خلال اعطاء هذه المنطقة المزيد من المقدرات لانمائها ورفع الغبن المتوارث فيها.

هنا اطلالة على واقع اتحاد بلديات الهرمل خلال السنوات القليلة الماضية والإنجازات التي عمل عليها:

شق طرقات في بلدات الاتحاد

منذ القدم عرف قضاء الهرمل الإهمال والحرمان، حين غابت الدولة عنه بخدماتها التي يحتاجها أي مواطن، إلى أن جاءت المجالس البلدية لترفع بعض هذا الغبن والحرمان، فكان اتحاد بلديات الهرمل الذي نشأ وفقاً للمرسوم رقم 15983 عام 2005 ويشمل كل بلديات قضاء الهرمل.

تبلورت فكرة الاتحاد لتجميع الجهود البلدية وإقامة مجلس تعاون لإنماء القضاء نظراً لتوافر مقوماته الثقافية والتربوية والسياحية والبيئية والاجتماعية.

اتخذ اتحاد بلديات الهرمل منذ اليوم الأول لإنشائه شعاراً لعمله وهو "إتحاد على الإنماء وتعاون على البر"، فكان هذا العنوان منطلقاً للتعاون الكامل بين كل البلديات التي تتبع للقضاء لرسم وتنفيذ المشاريع التي تعيد لقضاء الهرمل عمقه التاريخي ووجهه الريادي في شتى الميادين.

من هنا بدأ الاتحاد انطلاقته بسلسلة من المشاريع الهامة على كافة المستويات السياحية والبيئية والتربوية والزراعية والثقافية والتراثية وغيرها، وقد انجز العديد منها بالتعاون مع نواب كتلة الوفاء للمقاومة.

في البداية تم إنشاء مكتب إداري لاتحاد بلديات الهرمل في المنطقة الحيوية في المدينة، مجهز بكافة المستلزمات الإدارية والفنية والبشرية، لمواكبة تنفيذ كافة المشاريع.

- المشاريع المتعلقة بالزراعة:

يعتمد أغلب أبناء قضاء الهرمل على الزراعة كمصدر أساسي للحياة، لذلك تم وعلى أرض بين بلدتي القصر والكواخ تبلغ مساحتها أربعة عشر دونما إنشاء براد زراعي بهبة من الاتحاد الأوروبي، وهو يعد من أهم المشاريع التي نفذها اتحاد بلديات الهرمل، ويتألف من مبنى كبير يضم غرفاً للتبريد بمساحات مختلفة وصناديق بيضاء فارغة لتخزين المنتجات الزراعية، تمهيداً لتصديرها، وقد جهز هذا البراد بآلة لنقل

لافتة ترحيبية رفعها الاتحاد

هوية الاتحاد

يشمل نطاق اتحاد بلديات الهرمل الذي تأسس عام 2005، بلديات: الهرمل، القصر، فيسان، الشواغير، والكواخ.

مركزه يقع على الشارع الرئيسي في الهرمل، مقابل السراي الحكومي.

للتواصل: المكتب: 08/201262

فاكس: 08/201261

الموقع الالكتروني:

www.hermelunion.org

رعى الاتحاد مركزاً للمعلمين المتقاعدين

رئيس الاتحاد الحاج مصطفى طه

المنتجات وتخزينها.

المشروع الزراعي الآخر هو معصرة الزيتون المجاورة للبراد الزراعي على مساحة الأرض، وهو لا يقل أهمية عنه، من حيث حاجة أهالي المنطقة، ومن حيث البناء والإمكانيات والآلات الموجودة، وتتألف المعصرة من ميزان لوزن الزيتون، وخلط كامل لعصره، وميزان للزيت وخزان مياه بسعة ألفي ليتر وخزان لتخزين الزيت بسعة ألفي ليتر، ومختبر لفحص الزيت وفلتر لتنقيته إضافة إلى كافة المستلزمات التي تحتاجها المعصرة وفقاً لأعلى المعايير الفنية.

بلغت كلفة تنفيذ المشروعين (البراد الزراعي ومعصرة الزيتون) ما يقارب ستمئة وأربعة وثمانين ألف يورو.

وقد انتهى العمل بهذين المشروعين الحيويين بانتظار أن يحدد الاتحاد موعداً لافتتاحهما قريباً جداً.

- مشروع دعم الثروة السمكية

على الخط الزراعي نفسه، وبما أن نهر العاصي ينفرد بثروة وافرة من سمك الترويت، وبنيت على جوانبه أحواض لتربية هذا السمك، وتشجيعاً لهذا المورد المهم، عمل اتحاد بلديات الهرمل على إنشاء معمل لتسحيب سمك الترويت وتدخينه، ويساهم المشروع في تأمين مصدر للدخل الاقتصادي وتحسين الأوضاع العامة للمنطقة عبر القيام بتوضيب وتصنيع وتدخين السمك، كما يساهم المشروع بالتخفيف من حدة البطالة في الهرمل، عبر الاستفادة بقدر كبير من الأيادي العاملة، كما جعل الهرمل بلداً منتجاً ومصدراً للسمك المدخن، وقد تم تنفيذ المشروع في شهرين بكلفة بلغت مئة وتسعة وأربعين ألف دولار أميركي.

- مشروع الإنارة عبر الطاقة الشمسية:

يعد مشروع الإنارة عبر الطاقة الشمسية الذي تابعه اتحاد بلديات الهرمل إدارياً وفنياً ونفذته وزارة الأشغال العامة والنقل على الطريق العام، وتحديداً مدخلي الهرمل الشرقي والجنوبي، خطوة هامة وحلماً تحقق لأهالي المنطقة التي يغزوها في فصل الشتاء ضباب كثيف كان يتسبب بعشرات الحوادث والضحايا، ويؤمن المشروع ومن دون انقطاع إنارة الطريق، فضلاً عن أنه يعطي لمحة جمالية لمدخل مدينة الهرمل السياحية، ويعتبر مشروع الإنارة نقلة نوعية، وخطوة أولى نحو ترشيد الطاقة الكهربائية، يؤمل أن تعمم على باقي المناطق اللبنانية.

تعبيد طريق المدخل الخارجي

آليات الأشغال العامة اشتراها الاتحاد

البراد الزراعي ومعصرة الزيتون من أضخم المشاريع الإنمائية في المنطقة

العمل بالمشروع انتهى، وهو عبارة عن ستمئة وخمسة وسبعين عَمُود إنارة امتدت بشكل متناسق على طول عشرين كيلومتراً، وبمسافات مدروسة، تحمل في أعلاها لوحات لاستقبال الطاقة الشمسية، التي يتم تخزينها في جهاز لتوليد الطاقة مجهزة بعين سحرية.

وقد افتتح وزير الأشغال العامة والنقل غازي العريضي المشروع باحتفال حاشد حضره وزراء ونواب وفعاليات المنطقة البلدية والاجتماعية، قص خلاله العريضي شريط الافتتاح لمشروع هو الأول من نوعه على مستوى لبنان.

- مشروع النصب التذكاري عند مدخل الهرمل:

اشتهرت الهرمل بمدينة شهداء المقاومة، الذين ناهزوا الستين، فكان لا بد من معلم يخلد ذكراهم العطرة، يعبر من خلاله القادمون إلى الهرمل، فكان قوس النصر، الذي لزم لشركة آرش الهندسية، وانتخب الشكل المقرر من بين عدة أشكال طرحت، وتم افتتاحه مؤخراً باحتفال رعاه مسؤول منطقة البقاع في حزب الله الحاج محمد ياغي، بحضور نواب وفعاليات المنطقة.

رئيس الاتحاد

يضع اتحاد بلديات الهرمل نصب أعينه العمل لتنمية المنطقة والتخفيف عن كاهل أهلها وهو ما يؤكد عليه رئيس الاتحاد الحاج مصطفى جعفر طه، الذي يتولى رئاسة اتحاد بلديات الهرمل منذ العام 2010، في حديثه لمجلة «العمل البلدي» في مركز الاتحاد وسط مدينة الهرمل أشار طه الى مجموعة من المشاريع التي انجزها الاتحاد والى الخطط والأفكار المستقبلية وكان الحوار التالي:

. هل يضع الاتحاد هوية تنموية للمنطقة... الزراعة؟ السياحة البيئية؟

لقد عمل اتحاد بلديات الهرمل على وضع بعض الخطط لتنمية القطاعين السياحي والزراعي اللذين تشتهر بهما منطقة الهرمل، ويعتبران مصدر الدخل الأساسي للكثير من الأسر، فضلاً عن اننا نرى بهما المستقبل التنموي للمنطقة. هذا الأمر استلزم من الاتحاد بالتعاون مع بلديات المنطقة ونوابها العمل على مجموعة من الخطوات الأساسية التي تدعم هذا التوجه.

وهو بالاشتراك مع مكتب التنمية المحلية في الهرمل التابع للاتحاد قام بتنفيذ بعض الدورات التدريبية للمزارعين ومنها الدورة التدريبية بالتعاون مع مصلحة الابحاث العلمية الزراعية لتدريب المزارعين على كيفية الري بالطرق الزراعية.

وكذلك قام بعدد من الاجتماعات مع اصحاب المقاهي وأعطاهم بعض الدورات التي تنظم السياحة في المنطقة، كما تم عقد اجتماعات مشتركة بينهم وبين بعض الخبراء الاجانب الذين قاموا بتوعيتهم على اهمية الحفاظ على حوض العاصي وأهمية السياحة البيئية للمنطقة ومنع التلوث في النهر والتخفيف منه قدر الامكان وذلك لتنمية السياحة البيئية في المنطقة.

وكذلك طلب الاتحاد من وزارة الزراعة

جدران دعم وتجميل

حفل افتتاح قوس النصر

التشدد بعملية منع قطع الاشجار للحفاظ على الثروة الحرجية والسياحة البيئية وخاصة في المنطقة الجبلية من قضاء الهرمل.

هذا بالاضافة لقيام الاتحاد بتنفيذ المشروع الزراعي الكبير وهو البراد الزراعي ومعصرة الزيتون لحل مشكلة التصريف الزراعي وعصر الزيتون بكلفة اجمالية بلغت حوالي المليون يورو.

وفي سياق العمل لتطوير القطاع الزراعي ومنه تربية الاسماك جاءت خطوة الاتحاد بتنفيذ مشروع معمل لتسحيب سمك الترويت وتدخينه بما يؤدي الى تنمية هذا القطاع وزيادة معدل تربية الاسماك وتأمين حاجة المعمل، بالاضافة للمردود الاقتصادي الضخم لهذا المشروع.

ويتم هذا الامر كله من خلال لجان سياحية وزراعية انشأها الاتحاد لمتابعة الموضوع الزراعي والسياحي والبيئي.

ما هو موقع مكتب التنمية المحلية في الهرمل وما هي أبرز إنجازاته؟

يقوم مكتب التنمية المحلية بوضع الدراسات عن الواقع المحلي للمنطقة وكيفية اجراء عملية التنمية فيها ووضع الاولوية للمشاريع التي يجب تنفيذها في المنطقة بشكل عاجل والمشاريع التي يمكن تأجيلها او اجراء تعديلات عليها ويقوم بارسالها للاتحاد لاتخاذ القرار بشأنها.

هذا بالاضافة لكون مكتب التنمية يتواصل مع الجهات المانحة كالامم المتحدة والاتحاد الاوروبي والهيئات الدولية الاخرى لتأمين التمويل اللازم للمشاريع ذات الكلفة العالية، ومن ابرز إنجازاته:

1 - دراسات تنموية حول الواقع السياحي والزراعي والتربوي في المنطقة
2 - مشاريع قروض لاصحاب المداخيل الصغيرة لتفعيل عملهم
3 - الاتصال بالجهات المانحة لتأمين الاموال لبعض المشاريع التي لا يستطيع الاتحاد تغطيتها مالياً بشكل كامل.

. كيف يعمل الاتحاد وماذا حقق من مشاريع؟

الاتحاد يعمل ضمن خطط سنوية ترسم وتنفذ بما يتوافر من إمكانيات مادية وجغرافية، واستطاع الاتحاد أن يحقق ما يصبو إليه في باكورة إنجازات ومشاريع، زودناكم بالأهم منها، لكن في البداية أود أن أزف بشرى لأهلنا عن تسيير حافلتين لنقل الطلاب إلى الجامعة اللبنانية في زحلة وبعلبك، الأولى قبل

أشغال في قرى وبلدات الاتحاد

من إنجازات اتحاد بلديات الهرمل

- شق وتوسعه عدد من الطرقات التي تصل بين بلديات القضاء (طريق الشواغير - الحوش، طريق سهلات المياه - الكواخ - القصر، طريق البعول الشمال، طريق الهرمل - زغرين، وطريق بيت الطشم - المشرفة.
- انشاء لافتة على مدخل الهرمل ترحب بالزائر وتعرفه الى المناطق.
- إنجاز الملعب البلدي بمواصفات دولية.
- إنجاز الموقع الالكتروني، ويتضمن نشاطات الاتحاد وإنجازاته.
- إنجاز مدخل الهرمل الشرقي من مستشفى الهرمل الحكومي الى مفرق جسر العاصي.
- إنجاز تعبيد طريق الهرمل الخارجي الى القضاء (طريق التل).
- إنجاز دراسة مدخل الهرمل الرئيسي من قبل شركة آرش، وسيتم العمل به قريباً.
- البدء بتنفيذ مدخل الشواغير (أرصفة وإنارة لأنها بلدة سياحية).
- افتتاح مركز للمعلمين المتقاعدين.
- توقيع بروتوكول مع الهيئة الصحية الإسلامية لمتابعة تلاميذ المدارس صحياً في كل القضاء.
- توقيع بروتوكول مع جمعية جهاد البناء لمتابعة تلقيح المواشي بالتعاون مع وزارة الزراعة.
- عقد اتفاق مع وزارة الزراعة لتوزيع الأشجار ومتابعة المزارعين في كل القضاء.

كرمس للأطفال من ضمن نشاطات المهرجان الثقافي

الظهـر والثانية بعد الظهر، وبإيجارات رمزية، وسيتم نقل ما لا يقل عن خمسة وسبعين طالباً وطالبـة، فـي سبيـل تخفيـف هذا العـبء عن كاهل الطلاب وأهاليهم. أما المشاريع الأخرى فتتـراوح بين شق وتعبيـد الطرقات، وقد بلغت المساحـة حوالي سبعة عشـر كيلومتراً طولياً، حمـلات تشجير واسعـة، وقد تـم غرس تسعة آلاف شجرة على جوانب الطرق بمساحة أربعة وخمسين كيلومتراً، شراء آليات كبيرة لتخفيف العبء على المواطنين ومنهـا آلية لشفط جور الصرف الصحي، ريثما يتم حل هذه المشكلة، وآليات أخـرى تستخدمها البلديـات كالرافعة و"البوت كات» لأعمال الحفر.

هناك أمـر هام يتعلـق بالجانـب الثقافي والتراثي للهرمل، فقد عمل الاتحاد على إحياء مهرجـان الهرمـل الثقافي كل صيـف، والذي يتخلله عـادة نشاطات متعـددة تراثية وثقافية وحفلات الزجل، وتوقيع الكتب وغير ذلك.

. هل يشمل عمل الاتحاد البلدات التابعة له؟

هذا أمر طبيعي، فنحن نعمل بشكل متساو مـع كل البلـدات التابعة للاتحاد بمـا تحتاجه كل بلـدة، وطبعاً حسـب الإمكانيـات المتاحة، فبالأمـس القريب تـم افتتاح طابـق لمتوسطة القصـر الرسمية بنـاه الاتحاد، وقـد استقبل الطلاب فيه هذا العام، كما تم في بلدة القصر تعبيـد الطرقـات الرئيسية والفرعيـة، وإعادة تأهيل ملعب كرة القدم.

وفـي بلـدة الشواغيـر أنجز الاتحـاد بناء جدران دعـم وتعبيد طرقات رئيسيـة، اضافة الـى تجميل مدخـل بلدة الشواغيـر. وفي بلدة الكـواخ التراثية نفذت مشاريـع تشجير وتعبيد طـرق، والآن أنهيـت دراسة مشـروع الصرف الصحـي للبلـدة وصـارت فـي عهـدة وزيـر الداخلية والبلديات.

وفي بلـدة فيسان تم إنشـاء جدران دعم، ومـد البلـدة بخطـوط الكهربـاء وتوصيلهـا إضافة إلـى تعبيد الطريق الرئيسي والطرقات الداخليـة، وترميم طريق سهلات الماء، وحفر بئر لتأمين مياه الشفة.

. ماذا عن المشاريع قيد التنفيذ والمشاريع المستقبلية؟

نحـن في طـور إنجـاز الملعـب البلدي في مدينـة الهرمـل (منطقـة الـدورة)، وهـو ذو مواصفات دوليـة، وأيضاً هناك مشروع مدخل بلـدة الشواغيـر وهو قيد التنفيـذ، ومن ضمن المشاريـع المستقبلية مدخل الهرمل الجنوبي، تكبيـر معمـل السمـك، إنـارة قامـوع الهرمل وإنشـاء المزيد مـن الحدائق العامـة، تنشيط الحركة الإعلامية.

. لا بد بأن للاتحاد طموحات، هل يمكن أن نعرف توجهاتكم في هذا الإطار؟

نعـم هنـاك طموحـات نسعـى لتحقيقهـا كإقامة سد لنهر العاصي للري وإنتاج الكهرباء وإنجاز مشـروع الصرف الصحي في القضاء، ينتهي عنـد بناء محطة للتكريـر ونطمح أيضاً إلـى إقامة منطقة صناعيـة في الهرمل وتجمّع يضـم أكبر عـدد من المحـلات التجارية، كما نرغب فـي إنشاء ساحة عامـة للهرمل وموقف للسيـارات، وهنـاك العديـد مـن الطموحـات المهمة لقضاء الهرمل بشكل عام.

ويختم طـه حديثه لمجلة «العمـل البلدي» بـأن في جعبة اتحـاد بلديات الهرمـل مشاريع وخططـاً مستقبلية طور الإعداد سيتم الحديث عنها فـور إقرارها، وهي بالتأكيد ستساهم في رفع ما بقي من حرمان في قضاء الهرمل.

من خطة العام 2013

من مشاريع الاتحاد الذي يضعها في خطته السنوية للعام 2013

- توسعة معمل السمك.
- متابعة مشروع توسعة ساحة الهرمل.
- متابعة مشروع الصرف الصحي مع الحكومة الايطالية ومجلس الإنماء والإعمار.
- إنشاء محطة ترحيل النفايات.
- إنشاء حديقة «أبو الفضل» في الهرمل.
- متابعة مشروع الصرف الصحي لبلدة الكواخ.
- متابعة مشروع الصرف الصحي لبلدة القصر.
- متابعة مشروع شبكة المياه لبلدة القصر.

مركز التخطيط والتنمية المحلية التابع للاتحاد

الملعب البلدي نفذ بمواصفات دولية

مشروع الكهرباء

البلديات تضيء ليل الجنوب

تحقيق: احمد يوسف

أن تضيء شمعة خير لك من أن تقضي عمرك تلعن الظلام، هكذا يتحول الظلام الدامس في ليل الجنوب مضاءً، بفعل جهود بذلتها بلديات المنطقة بالتعاون مع العمل البلدي لحزب الله في منطقة الجنوب الأولى.

المشروع الذي جرى تعميمه على معظم البلديات في المنطقة من خلال مولدات الكهرباء والشبكات الخاصة التي نفذتها البلديات، خفف من وطأة معاناة المواطنين جراء الانقطاع المتزايد في التيار الكهربائي خاصة في فصل الصيف الماضي، حيث شهد لبنان أزمة كهرباء لا سابق لها.

لكل بلدية حكاية تختلف عن الأخرى، في ابتكار الحل الذي اتبعته لمشكلة الكهرباء، وأن كان الجميع يتفق على أنها معاناة لبنانية لن تنتهي في القريب العاجل، فان الحلول التي اتبعتها البلديات تبقى حلولاً مؤقتة ريثما تضع الدولة حلاً نهائياً لأزمة الكهرباء.

من أين بدأ المشروع؟

يقول مدير العمل البلدي في حزب الله - منطقة الجنوب الأولى الشيخ فؤاد حنجول إن «أزمة الكهرباء هي من الأزمات الكبرى»، مشددا على ان «الكهرباء اليوم هي العنصر الحيوي في حياة الناس، فهي تدخل بكل تفاصيل المنزل، لذلك غياب الكهرباء يترك أثراً سلبيّاً على حياة أهلنا في قرانا وبلداتنا، من هنا كان لا بد من المساهمة بإيجاد الحلول».

ويؤكد حنجول، أن مديرية العمل البلدي في حزب الله ومكتب الشؤون البلدية لحركة أمل في الجنوب وبالتعاون مع الاتحادات البلدية، التقوا على وضع الخطوات الضرورية للمساهمة في حل الأزمة، مستفيدين من جميع الإمكانات الموجودة ومنها المولّدات التي قامت بتوزيعها الهيئة الإيرانية وعدد من الجمعيات والجهات المانحة.

انجز مشروع تأمين الكهرباء البديلة في 39 بلدة جنوبية

ويشير الى أن البلديات كانت متجاوبة مع المشروع، وخلال فترة قصيرة انجز المشروع في 39 بلدة جنوبية (في منطقة جنوب نهر الليطاني).

وفي موازاة العمل على تأمين الطاقة الكهربائية من مصادر بديلة، تقوم الجهات المعنية في العمل البلدي لحزب الله والبلديات والاتحادات البلدية بالتواصل المستمر مع المسؤولين في مؤسسة كهرباء لبنان لتطوير عملها في هذه المنطقة.

ويعتبر الشيخ حنجول أن «ايجاد الحل لأزمة الكهرباء، من المؤكد أنه يحتاج الى وقت ليس بقصير لذلك نحن نبذل كل الجهد لإنجاح هذه التجربة بحيث إنّ البلدية ومن خلال المردود والاشتراك الرمزي الذي تحصل عليه تغطي نفقات المولّد على مستوى المازوت والصيانة، إضافة إلى الموظف المشرف على عملية التشغيل والمتابعة»، مشيرا إلى أنّ «هنالك تجارب متفاوتة على مستوى البلديات، والتجربة الأحدث هي في بلدية دير قانون النهر، وهي تجربة رائدة ومميزة حيث اعتمدت على العدادات بدل الاشتراك الشهري»، داعياً بقية البلديات «الى الاستفادة من هذه التجربة بشكل عام وفي بلدية دير قانون النهر بشكل خاص».

النائب نواف الموسوي وحنجول وعطايا خلال افتتاح مشروع الكهرباء في بلدية طير حرفا

بلدية دير قانون انجزت مشروعاً مميزاً يوفر الكهرباء 24 ساعة ويحاسب على الاستهلاك

تجربة بلدية دير قانون النهر

وللاطلاع على تجربة البلديات على صعيد تجربة الكهرباء زارت مجلة «العمل البلدي»، بلدية دير قانون النهر (قضاء صور) التي انضمت الى البلدات التي سبقتها في تأمين الكهرباء على مدار الساعة للمواطنين.

منذ مطلع تشرين الأول الماضي بات التيار الكهربائي متوافراً «24 على 24، وقد أطلقت المشروع، بكلفة إجمالية تقارب الثلاثمئة ألف دولار أميركي، وشمل المولدات الكهربائية، والشبكة وغيرها من المتطلبات. والجديد في المشروع بحسب رئيس البلدية المهندس عدنان قصير «يتمثل في تنظيم توزيع الكهرباء على المواطنين بواسطة العدّادات، بمعنى أن المواطن يدفع بدل مصروف الطاقة المزود بها بواسطة المولد الكهربائي، والتي تحدد شهريا على أساس الكمية التي صرفت من قبل المواطن، وقد لاقت هذه الخطوة ارتياحا لدى الأهالي، ظهر من خلال نسبة المشتركين في المشروع، حيث تجاوز عدد المشتركين نصف سكان البلدة، من مؤسسات تجارية ومصانع ومنازل سكنيه، على الرغم من أن مشروع البلدية بدأ تنفيذه في ظل وجود مولدات خاصة توزع الاشتراكات على الأهالي، وتعود ملكيتها لعدد من أبناء البلدة».

ويؤكد قصير أن «المشروع الحيوي، الذي يعتبر من صلب أولويات الناس واحتياجاتها، يهدف إلى رفع المعاناة عن أبناء البلدة، والمقيمين فيها. ويسهم في المساواة بين جميع الطبقات، حيث يأخذ كل مواطن احتياجاته من الطاقة، ويدفع بدل الكمية المصروفة». ويضيف قصير «من جهة أخرى، تكمن أهمية المشروع في حث المواطنين، على عدم هدر الطاقة وترشيد إنفاقها. وقد قامت البلدية بحملة توعية بواسطة بروشيرات، تم توزيعها ونشرها في أرجاء البلدة».

وعن كلفة البدل الشهري للاشتراك في المشروع، اوضح قصير أن «على المشترك دفع بدل أساسي قيمته عشرة آلاف ليرة شهريا، ودفع كلفة كل «امبير» بحسب أسعار المازوت».

وفي ما يتعلق بتأمين كلفة المشروع يؤكد قصير أن «جهات التمويل متعددة، ومن بينها صندوق البلدية، ومساهمات تأسيس الاشتراكات من قبل المواطنين، المحددة بمئة دولار لكل خمسة أمبير. وهي عبارة عن تأمين، إضافة إلى تبرعات وتسهيلات شركات»، لافتاً إلى أنه «تم شراء مولدين كبيرين قدرة كل مولد ستمئة ك. ف. آ. والمشروع قابل للتوسع بحسب احتياجات البلدة».

طير حرفا

تجربة أخرى حديثة بدأت قبل مدة قصيرة في بلدية طيرحرفا (جنوب صور)، التي انطلقت من خلال تأمين الكهرباء في ساعات المساء. يتوجه رئيس بلدية طيرحرفا المهندس ياسر عطايا بالشكر «للعمل البلدي في حزب الله اولاً الذي قدم مولدا كهربائيا، والى اهالي البلدة الذين شجعونا على المضي بهذا المشروع».

ويشير الى أن «البلدية قامت بمد الشبكة على نفقتها لتغذي البلدة ست ساعات يوميا ابتداءً من ساعات الليل الاولى بسعر الكلفة فقط، أي 40 الف ليرة لبنانية لكل 5 امبير شهريا». ويؤكد أن التجربة جيدة خاصة أن نسبة المشتركين فاقت الـ 95 بالمئة».

ويعتبر عطايا أن مشروع الكهرباء وضعناه في اولوية عملنا البلدي وهو نتيجة شعورنا بالمسؤولية تجاه أهلنا الذين صمدوا 22 عاما تحت ظلام الاحتلال الصهيوني، ونتيجة الحاجة الماسة للناس كان المشروع هدية لاهلنا مع حلول شهر رمضان المبارك الماضي».

المهندس قصير

الواقع البلدي وتحديات التخطيط الإستراتيجي(*)

أجاز القانون للبلديات القيام بدور ريادي في مسار التخطيط المحلي، فهي الفاعل الأول في إدارة أراضيها ومعرفة قدراتها وإظهار مشاكلها. إلا أن صغر حجم أغلبيتها وضعف إمكاناتها من النواحي البشرية والفنية والمادية، لا يخولها إعداد الخطط المحلية بمفردها. إضافةً إلى ذلك يتبيّن أحياناً أن هناك عددا كبيرا من البلديات يتقاسم مع بلديات أخرى مجاورة مجالاً عمرانياً أو ريفياً متجانساً من حيث طبيعته الطوبوغرافية والبيئية والاجتماعية والثقافية وغيرها، وأحياناً أخرى لا توجد أي قواسم مشتركة مع بلديات أخرى، وإن كانت جميعها تقع ضمن إتحاد بلديات واحد. هذا يعني أنه من الصعب في لبنان أن يكون لبلدية واحدة باستثناء المدن الكبرى، خطة إستراتجية بمفردها.

تضم هذه الإتحادات ما مجموعه 600 بلدية أي حوالي 62% من عدد البلديات. وبالرغم من أن عملية انشائها تخضع لاعتبارات سياسية ومناطقية، إلاّ أن وجودها يشكّل فرصة حقيقية لتفعيل العمل البلدي إذا ما تمكنت البلديات المنتسبة لاتحاد معيّن من التفاعل والتعاون لمواجهة المشاكل المشتركة.

يمكن تصنيف البلديات كذلك إتحادات البلديات ضمن مستويات ثلاثة لها علاقة بالتمدّد الحضري الذي شهده لبنان وبالواقع السياسي المحلي أيضاً.

على مستوى البلديات:

- البلديات الصغيرة المنتشرة في الأطراف والتي تخسر بشكل مستمر سكانها. في هذه البلديات يتخطى عدد الناخبين فيها عدد المقيمين والوافدين من بلدات أخرى. وهذا أمر له مدلولان، فمن جهة تفتقر تلك البلديات إلى الموارد البشرية والمالية (تعاني البلديات أساساً من ضآلة المبالغ المحوّلة من الصندوق البلدي المستقل، إضافةً إلى قلّة الواردات الناتجة عن الضرائب)، ومن جهة أخرى، تمثل الهجرة التحدي الرئيس لعملية التنمية المستدامة فيها.
- البلديات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي يزيد فيها عدد المقيمين عن الناخبين. توجد تلك البلدات عادةً في ضواحي المدن الكبيرة أو أنها تكون مركزاً للقضاء، وهي عبارة عن حالة مختلفة. فبالرغم من إزدياد مواردها بسبب زيادة حجم الضرائب، يشكل الضغط الحضري تهديداً كبيراً لاستدامة بيئتها وبنيتها الإجتماعية.
- المدن الكبيرة التي تتمتع بالموارد الهامة والأجهزة الإدارية الواسعة. لدى هذه البلديات تجارب طويلة في مجال العمل البلدي، وبالرغم من ذلك، ومع أنها تمثل المناطق الإقتصادية الحيوية في لبنان حيث الكثافة السكانية، فإنها بحاجة إلى متابعة مستمرة وتقييم إستراتيجي لمواجهة التحولات في التوجهات والإحتياجات التنموية.

على مستوى إتحادات البلديات:

- إتحادات البلديات الكبيرة: والتي تغطي مساحات واسعة من الأراضي وأحياناً قضاءً بأكمله. في هذه الحال، هناك صعوبة في وضع خطّة إستراتجية موحدة، ما يدفع الإتحاد إلى التفكير بتقسيم نطاقه إلى مناطق متجانسة وفقاً للطبيعة الجغرافية أو الى مناطق حسب التوافق بين البلديات المنتسبة.
- إتحاد بلديات غير متواصلة جغرافياً: يشكّل هذا النوع تحدياً لجهة إمكانية وضع مخطط إستراتيجي يتناسب مع كافة البلديات المنتسبة للإتحاد. كما يتطلب تخطيطاً إستراتيجياً مرناً يشمل توجهات متعددة بحسب كل مجموعة من البلديات المتواصلة جغرافياً.
- إتحادان للبلديات أو أكثر يتقاسمان مساحات منسجمة من الأراضي: في هذه الحال، يتعين تضمين التخطيط الإستراتيجي مشاريع مشتركة لتلك الاتحادات.

أبرز المعوّقات

أما بالنسبة إلى أبرز المعوّقات التي تواجه البلديات واتحادات البلديات في عملية التخطيط الإستراتجي فيمكن تحديد ما يلي:

1 - على الصعيد القانون

تخضع البلديات اللبنانية للمرسوم الإشتراعي رقم 77/118 وتعديلاته.

هذا المرسوم يعطي البلديات صلاحيات واسعة لإدارة شؤون أراضيها وتجهيزاتها. بالرغم من ذلك، أتت مراسيم أخرى لتعرقل هذه الصلاحيات البلدية؛ فالقرارات التي

981 بلدية

يُعتبر عدد البلديات في لبنان كثيراً جداً مقارنةً بمساحته الجغرافية وعدد سكانه. يصل عدد البلديات إلى 981 بلدية (حسب إحصاءات وزارة الداخلية والبلديات حتى أواخر عام 2011)، وتتوزّع على الشكل التالي:

عدد السكان المسجلين	عدد أعضاء المجلس البلدي	عدد البلديات	من المجموع (%)
2000-4000	9 أو 12	686 بلدية	70%
4001-24000	15 أو 18	277 بلدية	28%
أكثر من 24001	21 أو24	18 بلدية	2%

يتخذهـا المجلـس البلـدي تخضـع بمعظمهـا إلـى رقابـة مسبقـة من قبـل ممثلـي الحكومة المركزية، كالمحافظ والقائممقام أو المراقب المالـي. كمـا إنّ هناك سلطـات وصاية أخرى تؤثر على سير عمل البلديات كمجلس الوزراء، ووزارة الخارجيـة، وديوان المحاسبة، ومجلس التفتيش المركـزي، والمديرية العامة للتنظيم المدني، والمديرية العامة للآثار وغيرها.

2 - على الصعيد المالي

تعطـي المـادة الأولـى مـن المرسـوم الإشتراعـي البلديـات نوعـاً مـن الاستقلالية الماليـة. إلا أن الضرائـب المباشـرة التـي تحصّلهـا البلديات تبقى محدودة، وهي بالكاد تؤمن رواتـب الموظفين. تأتي هـذه الضرائب مـن الرسوم على القيمـة التأجيرية للمساكن، الأرصفـة والمجاريـر ومن الرسـوم المحصّلة من رخص البنـاء والإعلانات. أمـا الضرائب غير المباشرة المحصّلة من قبل إدارات الدولة ومؤسساتهـا لمصلحة البلديـات والمودعة في الصندوق البلـدي المستقل، فتدفع بشكل غير منتظـم على أساس عدد المسجلين فيها وليس بحسب عدد المقيمين.

3 - على الصعيد الإداري والفني

تعاني معظـم البلديات اللبنانية من نقص في المـوارد البشرية وخصوصـاً في الكفاءات الفنيـة. ويعـود ذلـك إلـى عوامل عـدة منها: مشكلة التوظيف في الإدارات الرسمية، الملاك الوظيفي القديم الذي لم يتم تطويره والرواتب المتدنيـة جدًا مقارنة بالقطـاع الخاص. وهذا امـر تترتـب عليه نتائـج سلبية عـدة تؤثر على حسن سير العمل البلدي ونوعيته.

4 - الصعيد السياسي واتخاذ القرار

تفـرز الانتخابـات البلديـة عـادة مجالس بلدية لا تجمعها مشاريـع أو خطة عمل إنمائية واضحـة، وهـي تمثـل التوازنـات السياسية أو العائلية. وغالبا ما يتراجع دور أعضاء المجلس البلـدي بعـد الإنتخابـات مباشـرة، باستثناء الرئيـس ونائبـه. وفي بعض الحـالات، يفرض السياسيون من نـواب ووزراء أنفسهم كممثلين لمدينتهم ويتخذون القرارات المتعلقة بالشؤون اليوميـة وما تحتاجه من مشاريـع ويسعون إلى تنفيذها من خلال مؤسسات الدولة المركزية.

- تعاني البلديات في لبنان من غياب مفهوم الإطار المؤسساتي لعملها. يمكن للمجلس البلدي المنتخب حديثاً أن يلغي الخطة الإستراتيجية التي كان قد أعدّها وباشر في تنفيذها سلفه.
- تحدّ السياسة المالية المركزية الحالية (الصـندوق البـلدي المستقل مثـلاً) من إمكانيـة إعـداد البـلديات للخطط الإستراتيجية والقيام بتنفيذها. ذلك أن المبالغ المرصودة تدفع بشكل غير منتظم ولا تكفي لتنفيذ مشاريع إنمائية وتقديم الخدمات المختلفة.
- يتطّلب التخطيط الإستراتيجي كفاءات ومؤهلات بشرية متنوعة. تعاني البلديات واتـحـادات البلديات من ضعف الكادر البشري لديها وذلـك بسبب عدم إقبال الكفاءات الفنية من ذوي الاختصاص على طلب الوظيفة في ملاك البلديات.
- تعاني البلديات اللبنانية من مركزية الـقـرار، مـا يـحـدّ مـن صـلاحـيـاتـها واستقلالية سياساتها ويقلص من إمكانية تنفيذ الخطط الإستراتيجية التي غالباً ما تتطّلب إجراء تعديل في بعض القوانين والمراسيم المرعية الإجراء.

(*) من كتـاب «التخطيـط الاستراتيجي المحلـي - مفاهيـم وآليـات تطبيـق» الصادر عـن un-habitat بالتعـاون مـع وزارة الداخلية والبلديات

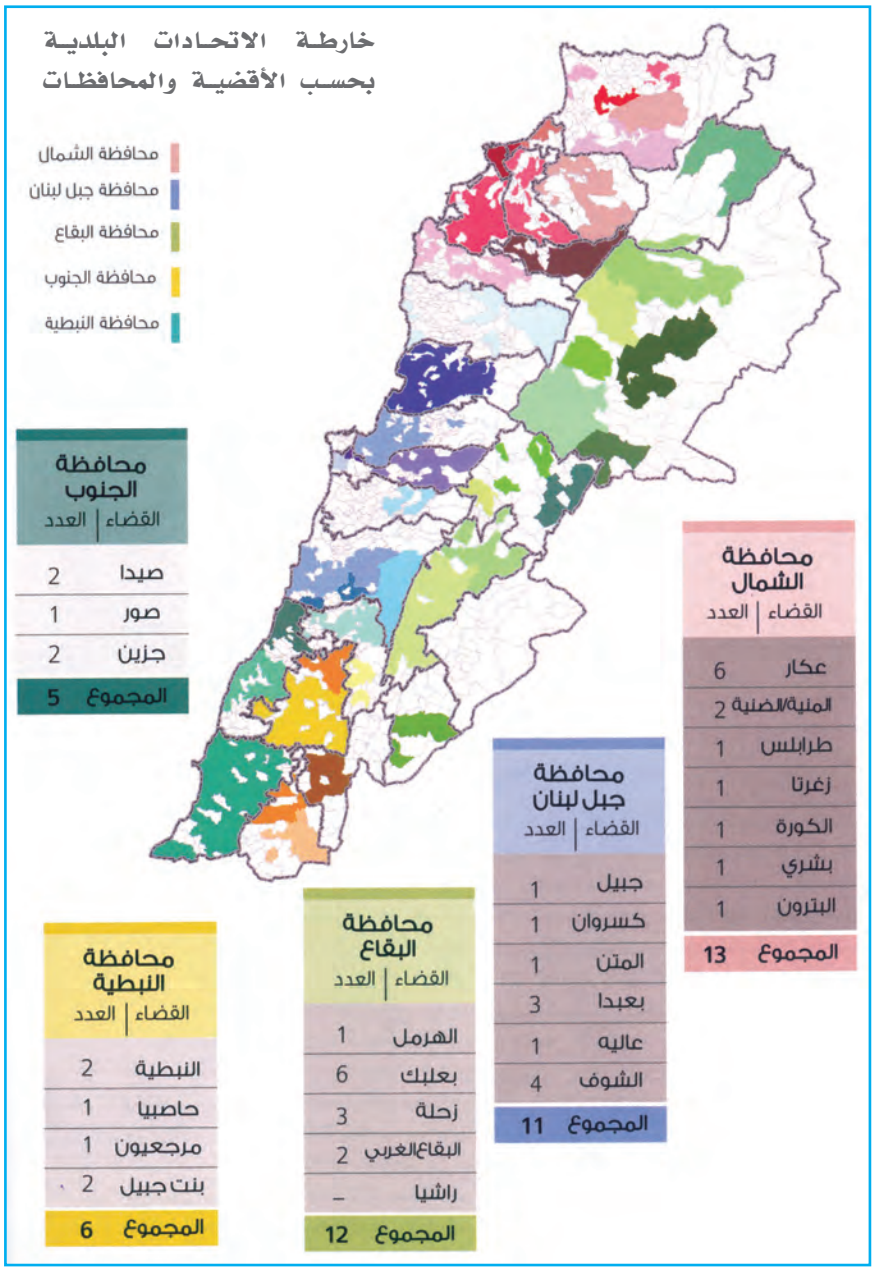

خطوه أولى بالاتجاه الصحيح

المهندس قاسم عليق
المدير التنفيذي لجمعية العمل البلدي

كيف نضع قرار الخطة؟

سؤال بديهي نطرحه على أنفسنا مع إطلالة كل عام جديد، حيث تنشغل البلديات بإعداد خططها السنوية للعام 2013، وهذا السؤال يجر أسئلة أخرى مثل:

- هل الخطة تعبّر عن طموحات منشودة بتطوير المجتمع المحلي والوصول به إلى مرحلة أكثر تطوراً؟
- هل الخطة ستخلق نواة تنموية فاعلة وقادرة على القيام بعملية التنمية؟
- هل الخطة أخذت بعين الاعتبار الاشكالات والمعوقات الأساسية؟

للجـواب عـن هذه الأسئلة نعود إلى العوامل المؤثرة على التخطيط، والتي تأتـي انعكاساً لطبيعة العلاقة بين المجلس البلدي والجهات الرسمية والمصالح العامة من جهة، وبينه وبين المجتمع المحلي من جهة أخرى.

فالعلاقـة الأولى هـي عمودية تتحكم بها ظروف سياسية وقانونية معقدة بحيث لم يعد أحد يعرف متى وكيف يصرف الأموال من حساب الصندوق البلدي المستقل، كما أنه ليس معلوماً كيف تستفيد المجتمعات المحلية من برامج الوزارات الخدماتية، فالأسس المعلنة في القانون أو في البرامج لا تتوافق مع الواقع فعلاً، والأمر نفسه ينطبق على برامج الجهات المانحة والمرتبطة بوصفات جاهزة ولا تمت بصلة الى الحاجات والأولويات.

فالأمر مرتبط بشخص رئيس المجلس البلدي وبوابته الرأسية الى الوزارات المعنية بشخص الوزير أو مستشاريه.

أمـا العلاقـة الثانيـة (الأفقية) ما بين المجلـس والمجتمع المحلي فتتأثـر بالآثار السلبية لقانـون الانتخاب، وتواجه تحديات مختلفة مرتبطة بالمعايير العائلية،وغياب البرامج الانتخابية وندرة الكفاءة، وعدم الخبرة في مجالات التخطيط والعمل العام.

كل ذلك في ظل جو اللامبالاة والسلبية المجتمعية تجاه ما يحدث حولهم والمتوارثة تاريخياً.

على أي حال، وجود خطة هو الخطوة الأولى بالاتجاه الصحيح، قد يقول قائل إنها أتت على شكل الوصفات الجاهزة، علـى أمـل أن يتم إطلاق التخطيط الاستراتيجي أو التخطيط المبسط الذي يحمل مبادئ الشراكة المحلية القابلة للتطور محليـاً، والتـي تعزز مفهـوم الملكية الجماعيـة لخطة التنمية المحليـة وحشد التأييد لهـا، وبعدها يتم تعزيـز المساءلة والمحاسبـة لدى الفاعليـن في المجتمع المدني، الأمر الـذي سيساهم في كسر حلقة الاتكاليـة والسلبية في المجتمعات المحليـة، وكذلـك كسر آلية اختـزال العلاقة العمودية مـع الخارج وإبدال لائحـة المشتريـات (Shopping List) بلائحة المشـاكل والعقبات التي تواجه السـكان المحليين وخلق آلية جديدة تقوم على المناقشـة والمشاركة لإخراج الخطة التي تعبّر عن آمال وطموح الناس الى حيز الواقع.

مخيم العمل البلدي الثالث في البقاع:

تقرير احتياجات المنطقة.. خارطة طريق الى التنمية

تحول المخيم الذي نظمته مديرية العمل البلدي لحزب الله في البقاع للاتحادات والبلديات والمخاتير في بعلبك الهرمل وشرقي زحلة الى ملتقى سنوي يجمع البلديات والشخصيات السياسية وفعاليات المنطقة على مناقشة وعرض شؤون وشجون المنطقة.

عملت مديرية العمل البلدي في الفترة التي سبقت المخيم هذا العام على اعداد تقرير شامل لاحتياجات المنطقة على المستويات كافة. للانطلاق منه في السعي للمعالجة.

ويلحظ التقرير الذي شمل نحو 55 بلدية نوع الحاجة وكميتها ومكانها وكلفتها المالية التقريبية.

ونشير هنا الى خلاصة ما توصل اليه التقرير والكميات المطلوبة:

- محطات الصرف الصحي: 3 محطات كبيرة في الهرمل واللبوة وتمنين التحتا و3 محطات صغيرة في القصر والكواخ ويونين.
- شبكات الصرف الصحي: 445.000 متر طولي من شبكة الصرف الصحي موزعة على 55 بلدة.
- مصادر وشبكات المياه: حفر 29 بئراً لتأمين مياه الشفة في 29 بلدة وبحاجة إلى 167.000 متر طولي من شبكات مياه الشفة في 37 بلدة و10 خزانات إسمنتية للمياه في 7 بلدات و77.000 متر طولي من أقنية الري في 22 بلدة.
- الكهرباء: إنشاء محطة تحويل رئيسية في بعلبك، وبحاجة إلى 156.000 متر طولي من شبكات الكهرباء في 37 بلدة وبحاجة إلى حوالي 2250 عموداً كهربائياً في 27 بلدة و 146 محطة كهربائية (ترنس) في 52 بلدة، وحوالي 2100 لمبة إنارة في شوارع وأحياء 9 من المدن والبلدات.
- الهاتف: بحاجة إلى 98.000 متر طولي من شبكات الهاتف السلكية في 27 بلدة، إستحداث 6 سنترالات في 6 بلدات، و84 كابين هاتف عمومي في 22 بلدة.
- الطرقات: 304.000 متر طولي من شبكة الطرقات الرئيسية في 41 مدينة وبلدة 424.000 متر طولي من شبكة الطرقات الداخلية والفرعية يختلف العمل بها بين شق وتعبيد أو تعبيد فقط أو توسعة في 49 مدينة وبلدة.
- المدارس والمؤسسات التربوية : إنشاء 12 مدرسة رسمية ومدرسة مهنية في 13 بلدة، إستكمال 6 مدارس في 6 بلدات، ترميم 13 مدرسة في 13 بلدة.
- المستشفيات: إنشاء مستشفى حكومي في العين يخدم المنطقة الشمالية.

ويؤكد مدير العمل البلدي لحزب الله في البقاع الاستاذ حسين النمر أن «المنطقة اليوم على خط التنمية الحقيقي»، داعياً الجميع الى «التكاتف من أجل العمل لنهضة متجددة تدفع المنطقة باتجاه تنمية شاملة ترتكز الى خطة محكمة تستكمل البنى التحتية وتوفر فرص عمل وتدعم الزراعة وتحمي المستهلك».

ويشيرا النمر الى أن «التقرير يشكل معظم الاحتياجات للمنطقة وهو برنامج عمل مطلبي، لكل الهيئات المعنية بتنمية المنطقة من قوى سياسية ورسمية نيابية ووزارية».

شكّل المخيم ملتقى سنوياً لإنماء البقاع

نشاطات المخيم

برعاية نائب الأمين العام لحزب الله سماحة الشيخ نعيم قاسم أقامت مديرية العمل البلدي لحزب الله في البقاع مخيم سيد شهداء المقاومة الثالث للبلديات والاتحادات البلدية والمخاتير في بعلبك الهرمل وشرقي زحلة، بمشاركة مكتب الشؤون البلدية والاختيارية في حركة أمل، في المدينة الكشفية الشبابية في رياق.

مسؤول منطقة البقاع في حزب الله الحاج محمد ياغي افتتح المخيم بكلمة تناولت أوضاع منطقة البقاع التنموية. وفي اللقاء الخاص الذي جمع نواب تكتل بعلبك الهرمل تحدث سماحة الشيخ نعيم قاسم. وقدّم النائب المقداد عرضاً موجزاً لما حققته كتلة الوفاء للمقاومة من الإنجازات على كافة المستويات في المنطقة. كما عقد لقاء سياسي تنموي مع عضو كتلة التنمية والتحرير النائب علي بزي.

بلدية بزبدين...
مساحة للتعايش وهمة للعمل

رئيس البلدية الأستاذ بيار بعقليني

تسبح بلدة بزبدين في بحر من الصنوبر.. منازلها مراكب تعلوها أشرعة من القرميد الأحمر.. فتزهو هذه البلدة الجبلية برونق أخّاذ، يضاهيه روعة طيب أهلها والتقاؤهم على حب بلدتهم والانتماء الى روح التعايش التي تختزنها أحياؤها.

عندما تزور بلدية بزبدين، ستجد نفسك أمام تجربة بلدية فريدة من نوعها، هي مصدر اعتزاز للمجلس البلدي ورئيس البلدية الذين استطاعوا خلال أقل من 3 سنوات أن يعيدوا روح الانماء إلى بلدةٍ لم تعرف طعمه لعقود من الزمن، فحددوا الطريق الى مستقبل يريدونه زاهرا لبلدتهم، من خلال تفان بالعمل وتخطيط واعٍ لكل بنود العمل البلدي.

مجلة "العمل البلدي" زارت بلدية بزبدين واستعرضت مع رئيسها أبرز انجازاتها:

في ساحة البلدة التي تحتفظ بملامح تعود لأكثر من مئة عام، كثيرة هي الأشياء التي تدلل على عراقة هذه البلدة وعمقها في التاريخ. وفي هذه الساحة حيث ما زالت ترتفع صورة الكاردينال مار بطرس بشارة الراعي منذ زيارته الأخيرة قبل أشهر، يقع مقر البلدية الذي يفتح أبوابه للأهل في مراجعاتهم. رئيس البلدية الأستاذ بيار بعقليني لا ينفك عن استقبال فعاليات البلدة، فتشعرأنك هنا في بيت البلدة وليس في مكتب البلدية. فالجميع هنا "متطوعون" يؤكد بعقليني وهدف "الشباب" خدمة البلدة وأهلها. خلال المقابلة لا حاجة لكثير من الأسئلة، فرئيس البلدية النشيط ملم بكل تفاصيل وزوايا العمل، وهو يردد دائماً وبافتخار أن سر البلدة وكنزها "عيش مشترك ووحدة حال" بين أبنائها.

لمحة سريعة

تركة ثقيلة خلفتها الحرب على بزبدين كغيرها من القرى، مازاد من التحدي أمام البلدية الجديدة، التي استطاعت وبالتعاون مع الوزارات والإدارات المعنية حل العديد من المشاكل وإبراز نمط جديد من إدارة الشؤون البلدية.

في بداية عملها سعت البلدية إلى تأمين الأساسيات، فشرعت في تجهيز بئر القرية ما جعل القرية تتمتع بمياه بشكل دائم معتمدة على بئرها الخاصة، هو ما يحب رئيس البلدية أن يسميه "لا مركزية مائية"، من دون أن ينسى ذكر دعم صندوق المهجرين الذي لولاه لما تمكنت البلدية من تحقيق هذا الإنجاز. ومن الجدير بالذكر أن بزبدين تعتمد على نبع طبيعي كمصدر لمياه الشرب لأبنائها. وهذا النبع يخضع بشكل دوري لفحص للتأكد من سلامة مياه الشرب وعذوبتها.

هوية البلدة

تقع بزبدين في قضاء بعبدا أحد أقضية محافظة جبل لبنان (عند حدود قضاء المتن). تبعد 43 كلم عن بيروت عاصمة لبنان. ترتفع 920 م عن سطح البحر وتمتد على مساحة 482 هكتاراً.

يصلها بالعاصمة بيروت 3 طرق، واحدعن طريق المتين بكفيا يمتد 40 كلم، والثاني عن طريق قرنايل حمانا فبيروت 38 كلم. والثالث طريق زبدين بعبدات نهر الموت 27 كلم.

للتواصل: مركز البلدية – ساحة البلدة هاتف: 05/ 360 873 – فاكس: 05/ 360 155

تصوير: عصام قبيسي

بزبدين.. بلدة السياحة البيئية والمخيمات الكشفية

مركز البلدية

البنى التحتية

شبكة جديدة من الطرقات المعبدة جعلت من بزبدين صلة وصل بين العديد من القرى والأقضية (طريق بزبدين – المتين، طريق بزبدين – قرنايل...) وذلك بالتعاون مع وزارة الأشغال العامة والنقل. وإلى جانب الطرقات وعلى مستوى القرية ككل قامت البلدية بتكبير الشبكة الكهربائية وتغيير المحولات الكهربائية وذلك من أجل زيادة القدرة الاستيعابية للبلدة بالتزامن مع ازدياد عدد سكانها.

نحو السياحة البيئية در

في شهر شباط من كل سنة يزيد عدد أشجار بزبدين عشرة آلاف شجرة جديدة، معظمها من أشجار الصنوبر والفواكه المختلفة ما يعود على القرية بانتاج كبير من حبوب الصنوبر ويؤثر في تحريك العجلة الاقتصادية للبلدة.

للمساحات الخضراء حيز كبير في سياسة البلدية، فالحفاظ عليها بند أساسي تداريه البلدة عند أي مشروع أو أي خطوة لتحافظ على طبيعة بزبدين وطابعها القروي والتراثي. هذه المداراة وهذا الحرص جعل من أشجار البلدة ومساحاتها الخضراء هدفاً لكثير من الكشفيين ومحبي الطبيعة الذين اتخذوا من تضاريس بزبدين مكاناً لسياحتهم البيئية ومركزاً يناسب مخيماتهم وأنشطتهم، فيتنعمون بطبيعتها الجميلة وأجوائها الهادئة.

البلدية بدورها تطمح لتصبح بزبدين "متنزهاً للقرى المجاورة"، وهي تعمل دائماً على دعم السياحة البيئية من خلال المشاريع والأنشطة المختلفة التي تقوم بها كتنظيم "المشاوير" في الطبيعة والاهتمام بالمشاريع القائمة فيها ومنها مرمح الخيول والمتنزه السياحي البيئي.

طلاب وتربية

للطلاب والشباب نصيب من اهتمام البلدية وميزانيتها فهي تقوم بجهد دوري لدعم التلاميذ وتأهيل صفوف المدارس وتقديم المنح للطلاب المتفوقين من أبناء البلدة. والآن تسعى البلدية لإنشاء مجمع تربوي ضخم يضم مدرسة ومكتبة عامة وقاعة ندوات وملعباً رياضياً مقفلاً، يؤكد بعقليني أن هذا "المشروع الذي انتهت دراسته وخصصت له قطعة من الأرض (نقلتها البلدية الى ملكية وزارة التربية) ما زال يحتاج إلى تمويل كاف لاتمامه، وهذا برسم المعنيين، وهو من أبرز المشاريع المستقبلية للبلدية".

الادارة في بزبدين...صراحة وشفافية

كل مشروع يخضع لدراسة وتخطيط وتدقيق، إن كان من حيث التكلفة أو من حيث تهيئة الظروف الملائمة، من هنا تعتمد البلدية أسلوب "الشفافية" مع كل أهالي البلدة، وهي من ضمن البلدات القليلة التي تعرض وعلى لوحة حائط كل اعتماداتها المالية من جهة وكل مصاريفها من جهة أخرى وذلك من خلال عرض الشيكات والفواتير بشكل مفصل، وعند سؤالنا عن سبب هذا الموضوع، أكد لنا رئيس البلدية بيار بعقليني أن "هذه الأموال من حقوق الناس، ومن حقهم أن يعرفوا أين تذهب اموالهم وكيف تصرف"، ويشير بعقليني الى أن "الشفافية عززت أواصر الثقة بين البلدية وبين الأهالي، ما انعكس ايجابياً على نسبة الجباية في البلدة حيث يبادر الأهالي بأنفسهم الى دفع ما يتوجب عليهم.. وملاحظة جديرة بالذكر أنه وبالرغم من الامكانيات والتجهيزات المتواضعة إلا أن كل مستندات البلدية تخضع للمكننة والحفظ من أجل حمايتها من التلف وتسهيل عملية استعمالها ونقلها.

قانون الحد من التدخين في لبنان:
خطوات على طريق التفعيل

إعداد: حسن ركين

منذ بدء سريانه في الثالث من ايلول الماضي.. يواجه قانون الحد من التدخين 174، تحديات استمراره وتفعيله والعمل به في ظل معارضة واضحة من قبل المؤسسات السياحية التي ترفع لافتة الخسائر التي تعرضت لها بفعل تأثيره على روادها، في مقابل اصرار هيئات المجتمع المدني ومناصري حماية الصحة العامة على الاستمرار به بكل مندرجاته.

الهيئة الصحية الإسلامية واحدة من مؤسسات المجتمع المدني، أخذت على على عاتقها دعم القانون وحمايته والعمل لتطبيقه، ليس بالقول فحسب بل أيضاً من خلال برامج مختلفة منها تفعيل دور الاتحادات البلدية والبلديات للتوعية ضد مخاطر التدخين، وقد وقعت لهذه الغاية بروتوكول تعاون مع عشرة اتحادات بلدية في لبنان لدعم القانون 174 وتفعيله، والتنسيق والتآزر في هذا المجال.

هنا اطلالة على دور الهيئة الصحية وتنسيقها مع الاتحادات البلدية على مستوى هذه القضية:

ابتداءً من 3/09/2012، "يعاقب كل مستثمر أو مسؤول في إدارة أي مكان عام مغلق، تتم فيه مخالفة منع التدخين عن قصد أو إهمال أو تقصير، بغرامة تراوح ما بين ضعفي الحد الأدنى للأجور (البالغ 675 ألف ليرة لبنانية) إلى ستة أضعاف".

كذلك "يعاقب بغرامة تراوح بين عشرين ضعفاً الحد الأدنى للأجور، إلى ستين ضعفاً، كل من يخالف حظر الإعلانات ووضع التحذيرات الصحية على منتجات التبغ".

الهيئة الصحية الإسلامية كان لها دور بارز في دعم القانون 174، وقد شاركت في إعداد مسودته، وفي شتى المحافل المطالبة بإقراره ودعمه.

تقول مسؤولة دائرة مكافحة التدخين في الهيئة الصحية الإسلامية ربى فحص: «لا يخفى على أحد حجم وخطر ظاهرة التدخين في مجتمعنا على جميع الصعد الاجتماعية، الصحية، الاقتصادية والأمنية ما دفعنا ومنذ العام 2003 في الهيئة الصحية الاسلامية للمطالبة بإقرار قانون يحد من هذه الظاهرة، الى أن حصدنا ما سعينا له في أيلول 2011 حيث أقرّ القانون 174 للحد من التدخين في لبنان».

وتضيف: "القانون 174 لن يبصر النور، ولن نستفيد من وجوده، اذا بقي حبراً على ورق، لذلك حملنا على عاتقنا مهمة ايصاله الى المعنيين بتطبيقه وفرضه ومراقبته من خلال التدريب، المتابعة، والمراقبة".

وعن دور الاتحادات البلدية والبلديات، قالت: «من هنا كان تقاطع الأدوار مع جمعية العمل البلدي والاتحادات البلدية المختلفة للتعاون على تطبيق القانون 174 للحد من التدخين في لبنان ونشر ثقافة ضرر التدخين».

وكانت الخطوة الأولى للتعاون في ملف مكافحة التدخين مع البلديات، في اللقاء التنسيقي الخاص الداعم لتطبيق القانون 174 في 23 حزيران 2012 برعاية نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم وحضور

ورشة تدريبية في بلدية الغبيري

توقيع البروتوكول.. خطوة أولى

الدكتور جورج سعادة

وزراء الصحة والداخلية والزراعة، والذي نتج عنه توقيع برتوكول تعاون بين الهيئة الصحية الاسلامية وعشرة اتحادات بلدية في مختلف المناطق: اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية، اتحاد بلديات جبل عامل، اتحاد بلديات قضاء بنت جبيل، اتحاد بلديات ساحل الزهراني، اتحاد بلديات جبل الريحان، اتحاد بلديات إقليم التفاح، اتحاد بلديات بعلبك، اتحاد بلديات الشلال، اتحاد بلديات غرب بعلبك، واتحاد بلديات شرق بعلبك. وهذه الاتحادات تضم عشرات البلديات».

وتشير فحص الى أن «الهيئة الصحية الإسلامية والبلديات بدأوا العمل وفق بنود البروتوكول، وأولى الخطوات كانت مع اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية، وذلك عبر اقامة ورشة تدريبية لمراقبين من شرطة البلديات ومراقبين من وزارة الاقتصاد ووزارة السياحة أواخر تموز 2012 في بلدية الغبيري بمشاركة مدير البرنامج الوطني للحد من التدخين د. جورج سعادة».

وتشير الى أنه بالتعاون مع جمعية كشافة الامام المهدي(عج) والمكتب الاجتماعي في بلدية حارة حريك بدأنا بمجموعة من الخطوات العملية، لا سيما تبليغ الأماكن العامة، بوجود القانون وتبسيط وشرح مواده لهم، وذلك عبر اقامة ورشة تدريبية لعدد من المتطوعين الذين سوف يقومون بالجولات التعريفية لكافة الاماكن العامة الواقعة ضمن نطاق البلدية".

ويعتبر مدير عام الهيئة الصحية الإسلامية الاستاذ عباس حب الله أن ما تقوم به الهيئة مع الاتحادات البلدية "يقدم جهدا إضافيا للعمل المستمر في سبيل مكافحة التدخين والحد من أضراره، وكلنا يعلم إجمالا أو تفصيلا ما تسببه هذه الآفة الاجتماعية الخطيرة من مآس على الإنسان وأسرته وعلى المجتمع واقتصاده، فالإصابة بالضرر من هذه الآفة تتجاوز المدخن نفسه، لتطال من حوله أثناء عملية التدخين".

ويؤكد أن "التعاون والتنسيق من أجل تفعيل القانون 174 واجب وطني كبير».

البلديات

رئيس اتحاد بلديات الضاحية محمد الخنساء، أكد «أن اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية، سوف يقوم بالتعاون مع الهيئة الصحية الإسلامية بورش تدريبية للمتطوعين، وبتوزيع مواد القانون على كافة المرافق، ومراقبة تطبيقه، لأن في ذلك خدمة الصحة العامة في المجتمع، وهذا من أوجب الواجبات الإنسانية»، وأشار إلى «أن البلدية لن تتهاون في تطبيق القانون".

من جهته رئيس بلدية النبطية الدكتور أحمد كحيل شكر الهيئة الصحية الإسلامية على دعمها الفني في إبراز مضار التدخين من خلال إقامة الورش التدريبية للمرشدين الصحيين وقال: «الهيئة الصحية الإسلامية كانت وما زالت السباقة في وضع المشاريع الصحية خدمة للمجتمع، وهذه المشاريع استفادت منها البلديات في خططها الصحية والإرشادية للمواطنين، لا سيما ما يتعلق بسلامة الغذاء ومضار التدخين والنراجيل".

أما رئيس اتحاد بلديات القلعة الاستاذ نبيل فواز فقد أشاد بالجهود المبذولة من قبل الهيئة الصحية الإسلامية في مجالات الحد من التدخين، مشيراً إلى وجود «خطط تعاون مستقبلية في مجالات الإرشاد والتثقيف الصحي».

التدخين.. أرقام

أثبتت الأبحاث بحسب البرنامج الوطني للحد من التدخين، ان نسبة التعرض للتدخين غير المباشر في لبنان مرتفعة جدا، وان الهواء الذي نتنشقه "خطرٌ» على صحتنا وفقا لمعايير منظمة الصحة العالمية. فهناك 3500 لبناني يموتون كل عام بسبب اصابتهم بأمراض سببها التدخين.

وأظهرت دراسة حديثة للبرنامج الوطني للحد من التدخين ان 92 في المئة من اللبنانيين يدعمون قرار منع التدخين في جميع الاماكن العامة المغلقة.

بروتوكول التعاون بين الهيئة الصحية والاتحادات البلدية

ينص البروتوكول الموقع بين الهيئة الصحية الاسلامية واتحادات البلديات على قيام الهيئة الصحية الاسلامية بتدريب المراقبين المكلفين من شرطة البلدية ومراقبي وزارة الصحة ومديرية حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد على مراقبة تطبيق القانون 174 للحد من التدخين.

إضافة الى تعريف وتدريب الجهات المعنية بتطبيق القانون من مدارس، جامعات، مستشفيات ومراكز صحية، مؤسسات، عامة الناس...

في حين تقوم الاتحادات البلدية بتطبيق القانون 174 ومتابعة الإشراف على تنفيذه مع المعنيين بتطبيقه في المحيط الجغرافي للاتحاد.

كما تقوم بالتعاون وتسهيل أنشطة الهيئة الصحية الإسلامية من حملات توعوية خاصة بالتوعية من مضار التدخين وتشجيع تطبيق القانون 174 للحد من التدخين في لبنان.

والتعاون في تبادل المعلومات والدراسات حول مؤشرات نجاح الاجراءات الخاصة بالمشروع.

بالمشاركة نحقق أهدافنا

عين الغويبة:
بلدية طموحة وإنجازات واسعة

تحقيق فاطمة غملوش
الصور: أرشيف البلدية

على ترانيم المياه المتدفقة في نهر ابراهيم في جرود جبيل، وبين تلك النسيمات العذبة المحمّلة بعبق السنديان والصنوبر، تغفو الحياة في بلدة عين الغويبة وتستيقظ. حياة تستمر في حر الصيف وبرد الشتاء في بلدة ما زالت تعيش كقرية لبنانية.. تراعي مستلزمات العصر.

هدوء البلدة وجمال طبيعتها جعلاها مقصداً للسياح وهواة الاصطياف من كافة المناطق اللبنانية. الأمر الذي تشجعه البلدية من خلال المشاريع والبرامج التي تخدم قاصديها ومحبي الاستجمام في الطبيعة الخلابة. لترسم من خلال السياحة البيئية مستقبل نموها.

«العمل البلدي» زارت عين الغويبة، مستطلعة واقع البلدة ومشاريع بلديتها وطموحاتها.

قبل العام 2004 كانت بلدة عين الغويبة في بلدية واحدة مع لاسا، الى أن انفصلت لتكوّن مجلسها البلدي من 9 أعضاء. هذا المجلس عاد ليفوز بالتزكية في الدورة الانتخابية الأخيرة، متابعاً ومطوراً خطة عمله والأهداف التي رسمها لتنمية البلدة وتحسين أوضاع أهلها.

يشير رئيس بلدية عين الغويبة الاستاذ رائد برو الى عنوانين رئيسيين يتوجان خطة عمل المجلس البلدي الحالي. أما العنوان الأول فهو الانسان، والآخر فهو الانماء بكل ما تحويه الكلمة من معنى سواء لناحية الطرقات، خلق فرص العمل، الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها، الاهتمام بالزراعة، النظافة وغيرها...

ينطلق مفهوم الانماء في بلدية عين الغويبة من تعزيز وتكريس مجموعة من المفاهيم تقوم على الشراكة بين البلدية وابنائها من دون استثناء. وفي هذا السياق عمدت البلدية الى مجموعة من الانشطة والفعاليات أبرزها:

- سياسة ضبط الهدر في الطاقة الكهربائية والمائية عبر الشراكة بين القطاع العام والخاص والبلدية.
- تعزيز صلة الرحم عبر سهرات تجمع أهالي البلدة كان أكثرها فاعلية خلال شهر رمضان الماضي، مع ما احتوته من جو من الالفة والمحبة.
- تنظيم نادٍ للناشئة يستفيد من ينضم اليه من نادي الفوتبول ومن الزيارات والرحلات السياحية الدينية والمخيمات الكشفية.
- دعم الطلاب (حتى المقيمين خارج

رئيس البلدية الأستاذ رائد برو

بلدية ناشطة

البلدة) خلال العام الدراسي من خلال دورات تعليمية.

- مساعدة العائلات المحتاجة مادياً من خلال بطاقات خاصة (visa card).

الشراكة لتحقيق الأهداف

تحت عنوان الشراكة سبيلنا الوحيد لتحقيق الأهداف، يوضح برو طرق تكريس وتعزيز مفهوم الشراكة بين البلدية والمؤسسات العامة والمواطنين وذلك من خلال مجموعة من النماذج نورد منها:

- فيما يتعلق بالطاقة الكهربائية: توزيع عدد من «لمبات» التوفير على المنازل على أن يؤمن أصحاب المنازل الأعداد الأخرى.
- فيما يتعلق بالمياه: بعد أن تبين أن المشكلة تكمن في كيفية تخزين المياه في المنازل، أمنت البلدية الخزانات اللازمة وتقاسمت مع أصحاب المنازل كلفة تلك الخزانات متحملة نسبة 30 % منها.

مشاريع نفذتها البلدية

حققت بلدية عين الغويبة خلال الأعوام القليلة الماضية مجموعة من الانجازات التي تصب في خدمة المواطنين، منها:

- تعبيد الطرقات والبدء بتنفيذ مشروع الأرصفة.
- رفع شعار 10452 شجرة حية وقد تم حتى الآن زراعة 2000 شجرة.
- تنظيم وتحسين جبانة البلدة عبر تشجيرها وتنظيم القبور وانشاء ممرات ومنع الدفن بطريقة عشوائية.
- شق طرقات باتجاه النهر.
- توحيد ألوان طلاء المنازل بحيث يصبح البناء العمراني في البلدة روحا واحدة بالتعاون ما بين البلدية وأصحاب المنازل.
- العمل على انشاء مشروع رياضي ترفيهي يتضمن: ملعب كرة قدم، مرصد فلكي، حديقة عامة عائلية، صالة تسلية، ودرب الغابة للمشاة في ظل اشجارالسنديان.
- الحرص على احياء المناسبات الدينية والعامة بطرق جماعية.
- زراعة الطرق الفرعية بالاشجار المثمرة (خوخ، دراق، مشمش، كرز).
- تأمين مولد كهرباء يغذي القرية والمنازل مقابل تعرفة رمزية شهرية منذ 8 سنوات.

تسعى البلدية لحجز موقع لها في السياحة البيئية

أعمال التجميل

- تأمين باص ينقل ابناء البلدة من العاصمة الى بلدتهم عين الغويبة، نظراً لصعوبة المواصلات وذلك لثلاثة أيام من كل اسبوع.

وليس بعيداً عن المشاريع التنموية، اهتمت البلدية بعملية جباية الرسوم البلدية، وقد بلغت نسبة التحصيل 100%، الامر الذي انعكس زيادة في الواردات، وأيضاً كان له الأثر على قيمة المبالغ المستحقة للبلدية من الصندوق البلدي المستقل. وبفعل ترشيد الانفاق على حد تعبير رئيس البلدية استطاعت البلدية تنفيذ المشاريع اللازمة للبلدة «فالبلدية لن تنشئ قصراً بلدياً على حساب مشاريع اخرى يستفيد منها اهالي البلدة مباشرة».

الموقع الالكتروني

www.ain-elghouweibeh.com

هو الموقع الرسمي للبلدية، وهو يقدم مجموعة من المعلومات حول البلدة والبلدية، الاخبار والانشطة. واللافت أن البلدية تورد تفصيلاً لمصاريفها عبر هذا الموقع.

هوية عين الغويبة

بلدة عين الغويبة، احدى بلدات قضاء جبيل من محافظة جبل لبنان. تبلغ مساحتها حوالي مليونين ومئتي الف متر مربع. ترتفع عن سطح البحر: 1280 مترا.

يعود سبب تسميتها لتعدد عيون المياه فيها والبالغ عددها ثلاثة، اضافة الى طبيعتها التي هي اشبه بغابة صغيرة وهو ما اصطلح التعبير عنه بـ «غويبة».

يبلغ عدد سكان عين الغويبة حوالي 1800 نسمة، يتوزعون على المنازل المبنية في قلب القرية. تشتهر بزراعة الفواكه وخاصة الفريز. وهي بفضل طبيعتها الخلابة ومناخها اللطيف حلّت مقصداً سياحياً طبيعياً ناهيك عن أن جميع أراضيها مفرزة ومنظمة الأمر الذي شجع اللبنانيين على اختلاف مناطقهم للتملك وتمضية الاجازات وفصل الصيف فيها.

بلديات البقاع في ضيافة بلديات الجنوب والمقاومة

استقبلت مديرية العمل البلدي لحزب الله في منطقة الجنوب الأولى واتحادات وبلديات منطقة الجنوب وفداً من رؤساء إتحادات وبلديات بعلبك - الهرمل وشرق زحلة، وذلك في إطار تفعيل التبادل في الخبرات الانمائية والنشاط البلدي بين الجنوب والبقاع.

وقد نظمت للوفد البقاعي الزائر جولة افتتحت عند جسر الخردلي حيث كان باستقبالهم عدد من أعضاء المنطقة، ورئيس إتحاد بلديات جبل عامل الحاج علي الزين، إضافة لرؤساء وأعضاء مجالس بلدية واختيارية وفعاليات وشخصيات جنوبية.

ثم توجه بعد ذلك إلى بلدة الخيام حيث نحرت له الخراف، قبل أن ينطلق إلى باحة المعتقل حيث كانت جولة في أرجائه، ثم زيارة إلى مركز المجلس البلدي حيث قدم لهم رئيس البلدية هدايا تذكارية. وفي بلدة العديسة وضع الوفد إكليلا من الورد على النصب التذكاري لشهداء الجيش والشعب والمقاومة، بعدها زار ساحة بلدة الطيبة واستمع لشرح من قبل رئيس بلديتها عن الإنجازات التي قامت بها البلدية، بعدها انتقل إلى وادي الحجير حيث كانت له محطة تخللها شرح من قبل أحد المجاهدين حول المواجهات البطولية التي خاضتها المقاومة في حرب تموز من العام 2006.

وأقيم على شرف الوفد مأدبة غداء في متنزه أكاسيا في بلدة مجدل سلم، تحدث خلالها رئيس إتحاد بلديات جبل عامل الحاج علي الزين، والنائب الدكتور علي فياض الذي رحب بالوفد على أرض الجنوب. وقدم النائب فياض دروعا تكريمية الى أعضاء الوفد الزائر.

الوفد البقاعي بات ليلته في مخيم أمجاد التابع لجمعية شباب على ضفة نهر الليطاني في طيرفلسيه، وأقيمت سهرة رحب خلالها مسؤول منطقة الجنوب الأولى في حزب الله السيد أحمد صفي الدين بالزائرين بين أهلهم وأحبتهم في الجنوب، معتبراً أنهم «هم أهل المقاومة الأوائل وخزانها وعمقها، وأنهم هنا في هذا المكان زرعوا أجساد ابنائهم لتبقى أرضنا وتلالنا شامخة».

ثم ألقى النائب السيد نواف الموسوي كلمة تناول فيها التطورات السياسية.

اليوم الثاني

اليوم الثاني بدأ من مدينة صور حيث نصب الإستشهادي هيثم دبوق، إنتقلوا بعدها إلى موقع آثارات صور حيث كان في استقبالهم رئيس إتحاد بلديات قضاء صور السيد عبد المحسن الحسيني ونائب رئيس بلدية صور الحاج صلاح صبراوي وعدد من أعضاء المجلس البلدي.

انتقل الوفد إلى بلدة الناقورة حيث كان في استقبالهم رئيس وأعضاء المجلس البلدي وزاروا مرفأ الصيادين ثم مركز البلدية، واستكمل الوفد جولته الى بلدة عيتا الشعب حيث الاستقبال الشعبي الحاشد، وانتقلوا بعدها الى مكان مشرف على «خلة وردة» حيث عملية الاسيرين، تخللها شرح من قبل أحد المجاهدين عن العملية والمواجهة التي شهدتها البلدة في العام 2006.

وزار الوفد مدينة بنت جبيل ومركز التنشيط الثقافي فيها. ثم حديقة شهداء بنت جبيل ومركز اتحاد بلديات منطقة بنت جبيل. ثم زار الوفد روضة الشهداء في بلدة عيناتا ومربع التحرير.

وفي حديقة ايران في مارون الراس كان في استقبال الوفد، عضو كتلة الوفاء للمقاومة النائب الدكتور حسن فضل الله، وتحدث رئيس اتحاد بلديات قضاء بنت جبيل عطا الله شعيتو فتمنى على مديرية العمل البلدي «ان تكون هذه الزيارة فاتحة خير تتكرر ضمن برنامج ممنهج يشمل البلديات والجمعيات والفعاليات على مختلف أنواعها». وألقى رئيس اتحاد بلديات الهرمل مصطفى طه كلمة شكر فيها حفاوة الاستقبال.

وبعد كلمة سياسية – انمائية للنائب فضل الله، اختتمت الجولة في بلدة عيترون حيث زار الوفد مسبحا شيدته البلدية.

وفد بلديات البقاع في الخيام

وخلال لقائه النائب فياض

في بلدةعيتا الشعب

وفي روضة شهداء عيناتا

"جهاد البناء" و"العمل البلدي" تختتمان حملة غرس الاشجار للعام 2012

برعايـة وزير الزراعة الدكتور حسين الحـاج حسن، إختتمت جمعية مؤسسة جهاد البناء الإنمائية وجمعية العمل البلدي حملة غرس الاشجار للعـام 2012 التـي أقيمت بالتعاون مع وزارة الزراعـة بحضور شخصيات سياسيـة ورؤسـاء بلديات وفعاليـات من المنطقة، وذلك فـي معلم مليتا للسياحة الجهادية.

وفـي كلمتـه شكـر الوزيـر الحاج حسـن "جهـاد البنـاء" و"العمل البلدي" علـى عطاءاتهما المبذولـة في حملات غرس الأشجار متمنياً مـن الجميـع المضـي في بذل العطـاء والإستمـرار في القيـام بحملات التحريج لأن لبنان يخسر من مساحاته الخضراء".

وأكـد رئيس جمعيـة العمل البلـدي الدكتور مصطفـى بدرالدين أن التعـاون في مشروع الشجرة الطيبـة إن كان من جمعيات وأفراد وجهات رسمية قد أثمر الحصاد والوعد والوفاء، واعداً بموسم جديد من ملايين الأشجار.

مـن جهتـه مدير مديريـة البقاع الأستـاذ خالد ياغي تحـدث باسم مؤسسة جهـاد البناء فأعلن أن حصيلة الأشجـار التي وزعتها المؤسسة منـذ عـام 1992 وحتـى نهايـة العـام2012 ، 8.440.490 غرسة حرجية ومثمرة في كافة المناطق اللبنانية.

وفي إختتام الإحتفال زرع الوزير الحاج حسن والحضور ثلاث أشجار بأسماء القادة الشهداء تخليداً لذكراهم العطرة.

جمعية العمل البلدي أقامت ورشة تدريبية للبلديات حول التواصل الفعال والإعلام التنموي

نظمـت جمعية العمل البلدي ورشـة تدريبية لبلديات منطقة الجنوب الأولـى تناولـت مفاهيـم الاعلام التنمـوي والتواصـل الفعّـال بمشاركة نحـو 25 رئيس بلديـة وعضو مجلس بلـدي من أقضية صـور وبنت جبيل ومرجعيـون وذلك فـي قاعة مركز أبي ذر الغفـاري التابع لمؤسسة جهاد البناء في دردغيا.

افتتحت الورشة بكلمة ترحيبية للجمعية ألقاها المهندس قاسم عليق فاعتبر أن الاعلام يعتبر شريكا رئيسيا للبلدية في نشاطاتها ومشاريعها.

حاضر في الورشة الأولى الاعلامي محمود ريّا حول مفاهيم الاعلام وأهمية الاعلام التنموي لتفعيل دور البلدية في نطاقها وخارجه وانعكاسه على علاقاتها بمختلف الجهات.

في الورشـة الثانية وتحت عنوان التواصل الفعـال في العمل البلدي، تناول مدير شركة بيوند للاصلاح والتنمية جليبر ضومط الخطوات التي على رئيس البلدية أن يتبعها لتحصيل مهارة التواصل الفعال.

مسرحية في حارة حريك لتوعية الشباب من الإدمان على المخدرات

نظمت بلدية حارة حريك، عرضاً لمسرحيّة ذات طابع اجتماعي وتوعوي بعنوان: "ما تجرّب"، حضرها حشد كبير من تلامذة المدارس الخاصة على مسرح متوسطة حارة حريك الرسميّة الأولى.

تضمنت المسرحية عرضاً ليوميات شباب في عمر المراهقة يعانون من مشاكل اجتماعية صعبة، وهم في دائرة خطر الإدمان على المخدرات، بالإضافة الى بروز دور الفنان عصام الأشقر، بتقديمه سلّة من النصائح التي تسهم في توعية الشباب حول مخاطر هذه الآفة وتأثيرها على حياتهم الشخصيّة وعلاقتهم مع الآخرين.

إطلاق مشروع سلامة الغذاء وتصنيف المنشآت الغذائية في النبطية

أطلقت بلدية النبطية، بالتعاون مع الهيئة الصحية الاسلامية "مشروع سلامة الغذاء وتصنيف المنشآت الغذائية في النبطية"، باحتفال رعاه وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن.

وقال رئيس بلدية النبطية الدكتور أحمد كحيل إن "مشروع سلامة الغذاء، وتصنيف المنشآت الغذائية في النبطية هدفه رفع مستوى السلوك الصحي والتعامل السليم مع المنتجات الغذائية والمأكولات من قبل أصحاب الشأن وبالتالي صحة المنتج وسلامته والذي يستهلكه المواطن وزيادة ثقته به، وإن الصورة التي رسمت أخيرا عن ظاهرة بيع المنتجات الفاسدة أكدت صوابية المشروع وأهميته لانه الوسيلة التي توفر لنا المعارف والمهارات والتدريب المستمر والمعايير التي يجب العمل وفقها والكشف الدوري الممنهج المبني على المعايير والمواصفات العلمية المتعددة".

وأكد الوزير الحاج حسن على وجوب ان "يصدر تعميم، يلزم كل بلدية، مثلما هي ملزمة بالحائط والزفت ان يكون لديها مراقب صحي متناسب مع عدد المنشآت التي تحتاج الى رقابة صحية ولديه شهادة مراقب صحي وخاضع لدورات في معايير سلامة الغذاء فتكون بذلك كل الفنادق والمطاعم والمستشفيات ضمن نطاق البلدية تحت السيطرة".

وتحدث في الاحتفال مدير عام الهيئة الصحية المهندس عباس حب الله ونقيب أصحاب المؤسسات السياحية في محافظة النبطية علي طباجة ورئيس جمعية حماية المستهلك زهير برو، والمديرة العامة لوزارة السياحة ندى السردوك.

بعلبك خضرا.. 50 ألف شجرة

حولت بلدية بعلبك عيد الشجرة الى مهرجان للشجرة تحت شعار «بعلبك بكانون خضرا» سيتم خلاله زرع 50 الف شجرة وسيستمر لمدة 10 ايام.

بدأ المهرجان بزرع الوزير الحاج حسن شجرة كبيرة خصصت لتزيينها بمناسبة عيدي الميلاد ورأس السنة.

رئيس بلدية بعلبك هاشم عثمان اعلن عن التجديد للعهد تيمنا بسيد المقاومة الذي امر بزرع ملايين الاشجار، واضاف ان شعار بلدية بعلبك بكانون خضرا سيستمر في كل الفصول، وخطة البلدية ستستمر كل عام لتحويل الجبال المحيطة بالمدينة خضراء.

وكشف الوزير الحاج حسن عن خطة الوزارة التي تهدف الى زرع 40 مليون شجرة على كل مساحة لبنان بالتعاون مع البلديات والجيش اللبناني والمدارس والجمعيات البيئية.

افتتاح حديقة عامة في البرج

افتتحت بلدي البرج (عكار) حديقة بلدية عامة بالتعاون مع جمعية مدى وبتمويل من "دون الب" الفرنسية.

وقال رئيس البلدية محمد ياسين في كلمته إن "هذه الحديقة صغيرة بحجمها، ولكنها كبيرة من حيث اهميتها ومضمونها، اذ انها تشكل ملتقى لابناء البلدة وبخاصة الاطفال، الذين هم بحاجة ماسة لمثل هذه الاماكن الترفيهية التي تبعدهم عن كافة المخاطر التي يمكن ان تهدد صحتهم وسلامتهم".

290 مستوعبا ايطاليا لفرز النفايات الى بلدة القليلة

وزع مكتب التعاون المدني- العسكري التابع للقوة الإيطالية العاملة في إطار قوات الأمم المتحدة "اليونيفيل" في جنوب لبنان،290 مستوعبا كبيرا لفرز النفايات في بلدة القليلة (قضاء صور).

واعرب رئيس البلدية جمال شبلي عن شكره للوحدة الإيطالية نظرا لأهمية دورها في إنماء وإعمار منطقة الجنوب.

ندوة في بلدية الدوير عن الزراعة الحافظة

نظمت بلدية الدوير بالتعاون مع وزارة الزراعة والوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ، وضمن النشاطات الإرشادية البيئية لمشروع "الدوير الخضراء"، ندوة حول الزراعة الحافظة تحت عنوان "منفلح الارض أو بلاها"، وذلك في مقر البلدية، حضرها شخصيات ومزارعون ومهتمون.

الحجر الأساس للمركز البلدي في نبحا

وضع وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن حجر أساس بناء مركز بلدي في بلدة نبحا في البقاع الشمالي، بحضور راعي أبرشية بعلبك ودير الاحمر المارونية المطران سمعان عطاالله، رئيس بلدية نبحا الدمدوم هشام أمهز، رئيس بلدية نبحا المحفارة غسان كيروز، أعضاء المجالس البلدية، مخاتير وفاعليات.

إعداد الخبير في العمل البلدي الإداري
الأستاذ محمد نبوه

السؤال الأول:

هل تتوجب الكفالة المالية على عضو المجلس البلدي الذي يكلّف بمهام أمين صندوق البلدية أم هو معفى من هذه الكفالة؟

الجواب:

بما أن المادة 16 من أصول المحاسبة في البلديات الصادر بالمرسوم رقم 5595/88 تضمنت في مطلعها: «يقوم بتحصيل أموال البلدية كل من يكلف خصيصاً بذلك»،

وبما أن عضو المجلس البلدي الذي يكلف إستثنائياً بأمانة صندوق البلدية لشغور المركز أو لعدم قدرة البلدية المالية تعيين موظف أصيل، وبما أنه، وبهذه الصفة يقوم بنفس الأعمال التي يقوم بها أمين الصندوق الأصيل ويخضع لنفس المسؤولية المالية خلال ممارسة أعمال أمانة الصندوق. وبما ان المادة 94 من المرسوم المذكور أعلاه اخضعت أمناء الصناديق لنظام الكفالة. لذلك فإن عضو المجلس البلدي المكلف بأعمال أمانة الصندوق ولو من دون مقابل لا يعفى من موجب تقديم الكفالة المالية المنصوص عليها في المادة 94 الآنفة الذكر.

السؤال الثاني:

هل يعفى الشخص المتوفى من الرسوم البلدية التي كلّف بها قبل وفاته، وهل تعتبر هذه الرسوم أموالا هالكة كونه لم يعد باستطاعة البلدية ملاحقته؟.

الجواب:

نصت المادة 125 من قانون الرسوم البلدية رقم 60/88 على ما يلي:

في حالة وفاة المكلف يلاحق ورثته بالرسوم التي كانت متوجبة عليه ضمن حدود القانون.

وبالتالي فإن البلدية يتوجب عليها تحصيل هذه الرسوم ولا يحق لها التغاضي عن ذلك، ولا يحق لها ان تعتبر هذه الرسوم اموالا هالكة.

السؤال الثالث:

هل تتوجب الرسوم القضائية على الدعاوى التي تتقدم بها البلديات أمام السلطات المختصة؟

الجواب:

إستناداً إلى المادة 81 من قانون الرسوم القضائية المعدّلة بالقانون رقم 8/84 فإن البلديات غير معفاة فقط من تأدية الرسوم القضائية في جميع الدعاوى التي تقام منها أو عليها، وانما هي معفاة فقط من دفع التأمينات القضائية.

السؤال الخامس:

هل البلدية معفاة من رسوم رخصة البناء ومن رسم الطابع المالي في حال ارادت البلدية إنشاء قصر بلدي؟.

الجواب:

إستناداً إلى أحكام قانون الرسوم البلدية رقم 60/88 وقانون رسم الطابع المالي رقم 67/67 فإن البلدية غير معفاة من رسمي الترخيص بالبناء والطابع المالي في حال أرادت إستصدار رخصة لبناء قصر بلدي.

السؤال الرابع:

يوجد ضمن نطاقنا البلدي عقار تملكه الدولة اللبنانية (ملك خاص) والبلدية بحاجة لهذا العقار لتنشئ عليه مركزاً اجتماعياً، فما هي الخطوات المطلوب القيام بها لهذه الغاية؟

الجواب:

استناداً إلى الكتاب التعميمي الصادر عن معالي وزير الداخلية والبلديات، تحت العدد 1978 تاريخ 30 آذار 2010 فإنه يتوجب على البلدية إرسال ملف إلى وزارة الداخلية والبلديات يتضمن:

1. صورة ملف الأصل عن قرار إنشاء البلدية وخريطة النطاق البلدي.
2. إفادة نفي ملكية وافادات عقارية بأملاك البلدية والأراضي التي هي بإدارتها من المشاعات وملك عموم اهالي أو ملاكي القرية أو العقارات المتروكة المرفقة ضمن نطاقة البلدية الإداري.
3. افادات عقارية للعقار المنوي إقامة المشروع عليه، وخريطة إرتفاق وتخطيط.
4. صورة طبق الأصل عن محضر التحديد والتحرير للعقار المذكور.
5. قرار المجلس البلدي للمشروع المزمع إنشاؤه.
6. دراسة جدوى اقتصادية للمشروع.
7. دراسة تفصيلية للمشروع وموافقة من الإدارات المعنية ذات الصفة، حسب نوع المشروع.

ويصار بعد دراسة الملف احالته إلى وزارة المالية لدراسته وإصدار القرار المناسب.

السؤال السادس:

إذا وجدت فضلة ملك عام بلدي أمام عقار خاص وأراد مالك هذا العقار الاستحصال على رخصة بناء، فكيف يمكنه الإستفادة من الفضلة لتكون مساحتها من ضمن الرخصة؟

الجواب:

إن الخطوات المطلوبة للإجابة عن هذا السؤال هي كالآتي:

1- أن يتقدم مالك العقار من البلدية المعنية بطلب شراء فضلة الملك البلدي العام.
2- تدرس البلدية الطلب والستندات وتكلف طوبوغرافا لتنظيم خريطة تبين العقار والفضلة مع بيان مساحتها وموقعها.
3- في حال تبين ان هذه الفضلة غير صالحة للبناء، وغير صالحة لتخصص للمنفعة العامة، يصدر المجلس البلدي قرارا بإسقاط فضلة الملك البلدي العام الى ملك بلدي خاص.
4- يحال الملف إلى وزارة الداخلية والبلديات لدراسته وتصديق القرار وإعادته إلى البلدية للاستكمال.
5- تحيل البلدية الملف إلى أمين السجل العقاري بواسطة المحافظ لتنفيذ قرار الإسقاط وإصدار سند ملكية لهذه الفضلة وإعطائها رقماً خاصاً بها.
6- إحالة الملف إلى لجنة الخبراء في المحافظة المعنية لتخمين سعر هذه الفضلة وبيعها من صاحب العلاقة، بعد توقيع ممسوح لدى كاتب العدل.

كيف تستفيد من مشاركتك في الاجتماعات التي يعقدها الآخرون وتدعى لها؟

قبل الاجتماع:

أ. اقرأ جدول الأعمال وملخصات الأوراق، وكن متأكداً من فهمك لأهداف الاجتماع، وأعطِ اهتماماً لبنود جدول الأعمال التي عليك بصورة مباشرة.

ب . فكّر في القضايا التي يمكن أن تثار، وخطّط للإسهامات التي يمكن أن تقدمها للاجتماع.

ج . اصطحب معك المعلومات والبيانات ذات العلاقة بموضوعات الاجتماع.

أثناء الاجتماع:

لا حرج عليك أن تجلس بهدوء وأن تنصت لما يقوله الآخرون. تحدث عندما يطلب منك ذلك، أو لتستوضح أمراً، أو عندما تشعر بأن لديك إسهاماً جيداً.

دوّن ملاحظاتك حول القرارات وإسنادات العمل التنفيذية التي يتم اتخاذها وخاصة تلك المتعلقة بك.

بعد الاجتماع:

اقرأ محضر الاجتماع، أعطِ اهتماماً خاصاً للمهام التي تتطلب منك اتخاذ خطوات تنفيذية أو أداءً معيناً من جانبك.

أعدَّ خطة عمل وحدّد فيها ما يجب عليك أن تقوم به، وضعْ جدولاً زمنياً للتنفيذ، ثم تابع مدى تقدم التنفيذ بالمقارنة بالخطة.

مصطلحات

الموارد الطبيعية: هي عبارة عن الإمكانيات الطبيعية المتوافرة في الدولة والتي تمثل أحد المحددات الرئيسة لرفع معدل النمو الاقتصادي مثل المياه والأرض الصالحة للزراعة والمعادن والنفط والغاز الطبيعي والغابات والأنهار ومصادر الطاقة المختلفة .

النمو الاقتصادي: هو تحقيق زيادة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، ويقاس معدل النمو الاقتصادي عادة بمعدل النمو في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي.

حول انعقاد المجلس البلدي خارج النطاق البلدي:

رأي قانوني

عضو مجلس بلدية جبشيت
المحامي محمد علي شكر

تعليقاً على الرأي الإستشاري الوارد في مجلة العمل الغراء في العدد 11 الصفحة 20، والذي توصل إلى عدم جواز إجتماع المجلس البلدي خارج النطاق الإداري البلدي إلا في حالة الأسباب القاهرة، فإنه يمكن إيراد التالي:

1 – أن هذا الرأي أوجد قيداً غير منصوص عليه صراحة في المرسوم الإشتراعي 77/118 وهو ما يناقض المبادئ القانونية العامة.

وحيث إنه يقتضي التوضيح أن المجلس البلدي هو هيئة منتخبة وبالتالي فإن إجتماعاته وأصول العمل فيه ينبغي أن تخضع للمبادئ القانونية العامة، وللنصوص القانونية الخاصة التي تراعي عمل الهيئات الإدارية والمحلية،وبما أن المشرّع لو أراد إيجاد قيد على عمل البلديات فيما يتعلق بحصر جلسات المجلس البلدي ضمن النطاق الإداري للبلدية، لكان وضع نصاً خاصاً واضحاً حدد بموجبه، وجوب عقد الجلسات ضمن النطاق البلدي أو في مركز البلدية.

وبما أن العام لايخصص إلا بموجب نص، ما يوجب تفسير نص المادتين 1 و 33 من المرسوم الإشتراعي 118/77 بوجه الحصر دون تعميم.

2 – إن الفقرة الثالثة من المادة 21 من القانون 625 تاريخ 1997/2/29 قد نصت على أن (المجلس البلدي ينتخب من بين أعضائه، رئيساً ونائب رئيس بطريقة الإقتراع السري وبالأكثرية المطلقة لمدة ولاية المجلس البلدي، وذلك في أول جلسة يعقدها، في الموعد والمكان اللذين يحددهما المحافظ أو القائمقام، ضمن مهلة شهر من تاريخ إعلان نتيجة الإنتخاب)، ومع واقع أن هذا القانون قد أبطل من قبل المجلس الدستوري بالقرار رقم 1997/2 تاريخ 1997/9/2، إلا أن المعمول به وعلى امتداد الأراضي اللبنانية ومنذ بدء الإنتخابات البلدية، أن انتخاب الرئيس ونائب الرئيس يتم خارج النطاق الإداري للبلديات – في مركز المحافظة او القائمقام – وبما أنه من المؤكد أن جلسة انتخاب رئيس ونائب رئيس البلدية هي جلسة بلدية عادية غير طارئة يقوم بها المجلس، فإن العمل بالرأي الإستشاري موضوع هذا التعليق مؤداه بطلان هذه الجلسة وكافة المقررات الناتجة عنها، الأمر الذي لم يقل به أحد لغاية تاريخه.

ومع الإكتفاء بهاتين الملاحظتين فقط، فإن القول بعدم جواز عقد جلسات المجلس البلدي خارج النطاق الإداري للبلدية يحتاج إلى التدقيق والمزيد من الأدلة.

تفتح مجلة «العمل البلدي» صفحاتها لأي مساهمة من القرّاء الكرام في القضايا القانونية، ومنها هذا الموضوع.

أقوال مأثورة في الادارة

قال الحاكم العادل:

- لا يغلب من احتج بالصدق.
لا يستغني العاقل عن المشورة.
من حسُن عمله بلغ من الله آماله.
من شيم الأبرار حمل النفوس على الايثار.

بلدية حارة حريك احتفلت بحلول العام الجديد وميلاد النبي عيسى بن مريم (ع)، من خلال حملة تزيين وإنارة للساحات وأمام مبنى البلدية

بلدية كفررمان أطلقت موقعها الإلكتروني

أقامت بلدية كفررمان (قضاء النبطية) إحتفالا لمناسبة إطلاق موقعها الإلكتروني، وافتتاح مكتبتها الإلكترونية بالتعاون مع الجمعية الزرقاء.

واعتبر رئيس البلدية كمال غبريس في كلمته أن "موقع البلدية الإلكتروني من شأنه أن يزيد حركة التواصل مع أبناء البلدة المقيمين والمغتربين".

وفي الختام قدمت الزميلة رنا جوني شرحا مفصلا عن الموقع الإلكتروني وأبوابه.

للوصول الى الموقع:
http://www.kafarouman.com

حناويه .. نجمة الصباح

أصدرت بلدية حناويه – قضاء صور العدد الأول من نشرتها الخاصة وتحمل اسم:«حناويه.. نجمة الصباح». ويتضمن العدد موضوعات تتناول تاريخ البلدة، ومقابلة مع رئيس البلدية الحاج حسن تاج الدين، اضافة الى ملف يتضمن انجازات البلدية وأعمالها ونشاطاتها.

مجلة بلدية دير قانون النهر

اصدرت بلدية دير قانون النهر العدد السنوي 2012 من مجلتها وتضمن جملة من الموضوعات منها: بلدة العلماء والشهداء، وعرض لتاريخ البلدة وكتابات حولها، كيف يتم احتساب رسم القيمة التأجيرية (المسقفات)؟، وموضوعات أخرى تتناول شؤون وشجون البلدة، اضافة الى ملف بالصور يتضمن انجازات ونشاطات البلدية.

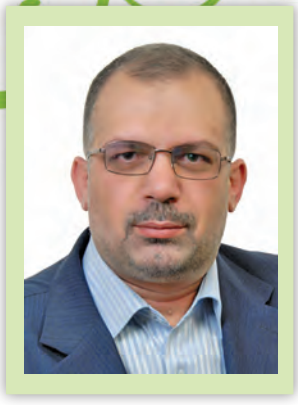

بقلم الإعلامي محمود ريا
مدير موقع بلديات لبنان الإلكتروني

الإعلام البلدي: أين هو؟

يبدو الحديث عن الإعلام البلدي في لبنان كتذكّر غائب، أو تمني الشفاء لمريض.. إن لم نقل إنه ترحّم على ميت.

فالإعلام البلدي، الذي ينبغي أن يكون ركناً أساسياً من أركان العمل البلدي، يبدو في بلدنا هزيلاً، منبوذاً، لا اهتمام فيه، ولا سعي لتطويره، بالرغم من محاولات يتيمة، وتجارب فردية، تحاول تغيير هذا الواقع، وتعمل على خلق إعلام بلدي حقيقي.

واستعراض مفردات هذا الإعلام على الساحة المحلية يضعنا أمام صورة قاتمة:

- لا مواقع إلكترونية للبلديات في لبنان - وخصوصاً البلديات الكبرى - وإذا وُجدت فهي لا تحظى بالعناية والتطوير والتحديث الذي ينبغي أن يكون.

- لا برامج توجيهية تلفزيونية وإذاعية (إلا ما ندر) تضع العمل البلدي في رأس سلّم الأولويات، نظراً لما يمثّله من أهمية في حياة المواطنين. هناك حالات لا بد من الإشادة بها، ولكنها تبقى أدنى من أن تتحول إلى تيار عام يعكس قناعة بأهمية هذه البرامج وحيويتها.

- صفحات الصحف تنأى بنفسها عن الإعلام البلدي، والصحف التي كانت منخرطة في الاهتمام بهذا الجانب الأساسي من حياة المواطنين، باتت تتهرب من هذا الواجب بصمت، ومن دون معرف الأسباب.

- المجلات البلدية، والمنشورات، والنشرات، وغيرها من المطبوعات، تقلّ شيئاً فشيئاً، إن لم تكن باتت في حالة نضوب.

- هناك بعض المجلات والمواقع التي جعلت من العمل البلدي في صلب اهتمامها. وإن كانت هذه التجربة في دائرة الإشادة، فلا بد من فرز الغثّ من السمين فيها، والالتفات إلى المعطى التجاري، والنهج الكسبي الذي يسود بعضها، ما يخلق حالة من النفور لدى المجالس البلدية، ويجعلها تحجم عن التعاون معها، خوفاً من التعرض للابتزاز المادي والمعنوي.

كل هذا الواقع، وغيره، يجعل الحديث عن العمل على بحث كيفية النهوض بالإعلام البلدي، وتخليصه من الشوائب، مسألة حيوية لدى كل العاملين في هذا المجال. فالإعلام البلدي ركيزة من ركائز العمل البلدي، وإضعاف هذا الإعلام هو إساءة للبلديات، وللعاملين في المجال البلدي، وللبلد ككل.